مركز الميزان لحقوق الإنسان

حياة تحت الركام

تقرير حول هدم وتدمير المنازل السكنية
خلال الهجوم العسكري واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال الاسرائيلي
خلال الفترة من 8 تموز/يوليو وحتى 26 اب/أغسطس 2014

الفهرس

مركز الميزان لحقوق الإنسان – نبذة مختصرة 3
مقدمة 7
المعايير الدولية ذات العلاقة بهدم وتدمير المنازل السكنية: 10
أولاً/ القانون الدولي لحقوق الإنسان: 10
هدف القانون الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه الزمني: 10
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....11
الشروط الواجب توفرها في السكن كي يصبح مناسباً 11
ثانياً: القانون الدولي الإنساني:.....13
هدف القانون الدولي ونطاق تطبيقه الزمني: 14
مبدأ الضرورة العسكرية: 14
مبدأ التناسب والتمييز : 14
اتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها على الأراضي الفلسطينية: 15
اتفاقية جنيف الرابعة:.....15
هدم وتدمير المنازل السكنية: 19
أولاً/ القصف المدفعي والصاروخي العشوائي: 21
ثانياً/ قصف وتدمير منازل بعينها بالطائرات النفاثة دون تحذير مسبق: 27
ثالثاً/ قصف وتدمير منازل بعينها بالطائرات النفاثة بعد تحذيرها: 34
رابعاً/ هدم وتدمير منازل سكنية جراء قصف اهداف مجاورة: 41
خامساً/ تعمد قصف وتدمير بنايات متعددة الطبقات بالطائرات النفاثة بعد تحذيرها:.....46
سادساً/ تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية مكتظة: 49
الخلاصة 54

مركز الميزان لحقوق الإنسان – نبذة مختصرة

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة فلسطينية غير حكومية مستقلة وغير ربحية تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتكرس جل عملها ونشاطاتها لضمان حماية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين ويتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

أهداف المركز:

تتمثل رسالة مركز الميزان لحقوق الإنسان في العمل على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان بشكلٍ عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكلٍ خاص، والعمل على تحسين شروط حياة المواطنين الفلسطينيين، وخاصةً الفئات الأكثر تهميشاً فيه. ويشمل نطاق عمل المركز الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبتركيز خاص على قطاع غزة. ضمن هذه الرؤية يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: دعم كل الجهود الهادفة إلى إعمال قواعد القانون الدولي في كل ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة، لاسيما حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته.

ثانياً: حماية واحترام وتعزيز معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً، لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تبني قوانين فلسطينية تنسجم وتلك المعايير.

ثالثاً: تعزيز البناء الديمقراطي وفصل السلطات، وتوطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز العمل الأهلي في المجتمع الفلسطيني.

الهيكلية والتنظيم:

يتكون مركز الميزان، إضافةً إلى وحدة الإدارة، من أربعة وحدات رئيسية، ومكتبة عامة. وتقوم كل من الوحدات – التي يعمل فيها طاقم مؤهل – بالعمل على تنظيم وتنفيذ البرامج التي يوظفها المركز من أجل تحقيق أهدافه، وخدمة المجتمع الفلسطيني. وفيما يلي وصف موجز لهذه الوحدات وأهدافها:

1- **وحدة البحث الميداني:** يشكل عمل وحدة البحث الميداني الأساس الذي يقوم عليه عمل المركز، حيث توفر المعلومات اللازمة لتدخل المركز من أجل منع الانتهاكات والدفاع عن الضحايا. وتهدف هذه الوحدة إلى رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن جهة الانتهاك. وتركز الوحدة في عملها على رصد وتوثيق الانتهاكات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أنها تتابع العمل على توثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين كافة، وهي لهذا الغرض أسست لقاعدة بيانات متكاملة تشمل معلومات مستوفاة عن انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة. كما تعمل الوحدة على استخدام البيانات التي تجمعها في تقارير خاصة، وتحيل الضحايا إلى جهات الاختصاص في المركز أو خارجه من أجل العمل على إنصافهم.

2- **وحدة المساعدة القانونية:** يمثل عمل وحدة المساعدة القانونية أحد أهم الآليات التي يوظفها المركز للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تقدم الوحدة المساعدة القانونية، والإرشاد لضحايا الانتهاكات مجاناً. وتركز الوحدة بشكل خاص على مساعدة ضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تعمل وحدة المساعدة القانونية على إرساء نظام قانوني وقضائي فلسطيني تُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الإنسان، ومبادئ سيادة القانون وفصل السلطات، وذلك من خلال متابعة العمل مع المجلس التشريعي الفلسطيني، وضمان تساوقها مع معايير حقوق الإنسان. وتهتم الوحدة كذلك بنشر الوعي القانوني في أوساط المجتمع الفلسطيني، سيما بين المحامين، حيث تزودهم بالمعلومات والأدوات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال دورات تدريبية متطورة.

3- **وحدة التدريب والاتصال المجتمعي:** تنطلق وحدة التدريب والاتصال المجتمعي في عملها من كون نشر الوعي والثقافة بحقوق الإنسان إحدى الوسائل الأساسية في الدفاع عن حقوق الإنسان. وهي تهدف إلى رفع مستوى وعي المواطنين الفلسطينيين بهذه الحقوق، سيما بين الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني. ولتحقيق هذا الغرض تقوم الوحدة بتنظيم دورات تدريبية متخصصة ومحاضرات وأيام عمل دراسية في حقوق الإنسان والديمقراطية، مستهدفةً فئات مختلفة في المجتمع. كما تشرف الوحدة على تنظيم برنامج "تعليم الأقران" في الجامعات الفلسطينية، والذي يقوم بموجبه طلاب الجامعات بنشر الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية داخل جامعاتهم. يضاف إلى ذلك عمل الوحدة المتواصل على تمكين المواطنين الفلسطينيين، وزيادة قدرتهم على تحديد أولوياتهم، والضغط على صناع القرار الفلسطينيين من أجل توجيه السياسات العامة نحو مراعاة واحترام حقوق الإنسان، وحل المشكلات التي تسبب

معاناة للمواطنين، وذلك من خلال لقاءات برنامج "واجه الجمهور" و ورشات العمل التي تنظمها. كما تسعى الوحدة إلى تعزيز الاتصال مع المجتمع المحلي بكافة مؤسساته، وتوجيه وسائل الإعلام نحو العمل على تعزيز حقوق الإنسان.

4- **وحدة المساعدة الفنية والتحشيد:** تهدف وحدة المساعدة الفنية والتحشيد إلى تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال دراسة حالة هذه الحقوق علمياً، ومتابعة نتائج البحث العلمي عبر قنوات مختلفة. كما تسعى هذه الوحدة إلى العمل المستمر على تحليل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتحقق من أن أوجه صرف الأموال العامة يراعي احتياجات إعمال أعلى مستوى ممكن من تمتع المواطنين الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والصحة والسكن. ويشكل تحشيد الدعم الشعبي والدولي للمطالبة بإعمال هذه الحقوق أحد الأهداف التي تسعى إليها الوحدة.

- **المكتبة:** يعمل مركز الميزان على تطوير مكتبة في مقره بمعسكر جباليا، حيث تعد المكتبة الأولى من نوعها في محافظة شمال غزة. وتحتوي المكتبة على العديد من النصوص والمراجع والمصادر ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني، والتنمية، والديمقراطية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية باللغتين العربية والإنجليزية. وينتظر من هذه المكتبة أن تسهم في نشر الوعي والثقافة بحقوق الإنسان، وأن تشجع البحث العلمي حول حقوق الإنسان في المنطقة.

عدسة/ مركز الميزان - الوسطى

مقدمة

صعّدت قوات الاحتلال الاسرائيلي من هجماتها ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 12 حزيران (يونيو) 2014، وذلك بعد أن أعلنت عن اختفاء ثلاثة مستوطنين في منطقة الخليل. حيث أطلقت حملة عسكرية في الخليل وقراها وتوسعت لتطال معظم مدن وقرى الضفة الغربية، وانطوت على مداهمة آلاف المساكن وتخريب محتوياتها واعتقلت مئات الفلسطينيين بما فيهم نواب في المجلس التشريعي ووزراء سابقين، كما أعادت اعتقال أكثر من خمسين فلسطينياً ممن أفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى في العام 2011.

هذا وشكل اختطاف الطفل محمد أبو خضير من سكان شعفاط بالقدس وإحراقه وهو حي حتى الموت، على أيدي مستوطنين متطرفين يوم الأربعاء الموافق 2 تموز (يوليو) 2014، ذروة تصعيد الانتهاكات الإسرائيلية التي يشكل المستوطنون أحد وسائلها في استهداف الفلسطينيين وتدمير وتخريب ممتلكاتهم. فاندلعت مسيرات شعبية سلمية سرعان ما تحولت إلى اشتباكات مع قوات الاحتلال وتوسعت لتطال مدن وقرى الضفة الغربية وامتدت لتصل فلسطيني الداخل في الأراضي المحتلة عام 1948. منذ اليوم الأول للهبة الفلسطينية في الضفة والداخل شرعت قوات الاحتلال في تصعيد عدوانها[1] على غزة حيث قام الطيران الحربي بتنفيذ عشرات الغارات على ما يبدو لحرف الأنظار عما يجري في الضفة والداخل.

من الجدير ذكره، أن الهجمات على قطاع غزة تواصلت، وكانت بدايات التصعيد عند حوالي الساعة 23:10 من مساء يوم الأحد الموافق 6 تموز (يوليو) 2014 عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مجموعة من عناصر المقاومة كانوا يتواجدون في حقل زيتون جنوب غرب مخيم البريج وسط قطاع غزة، ما أسفر عن قتل ناشطين ينتمون لسرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي من سكان مخيم البريج، وإصابة ثالث نقل إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، ووصفت جراحه بالمتوسطة. وسبق هذا الهجوم هجوماً آخر في في محيط مطار غزة الدولي في رفح صباح الأحد نفسه، وعند حوالي الساعة 1:30 من فجر الاثنين الموافق 7 تموز (يونيو) 2014، قصفت قوات الاحتلال موقعاً تابعاً لفصائل المقاومة في مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، وتسبب في قتل أحد نشطاء ألوية الناصر صلاح الدين الذراع العسكري للجان المقاومة الشعبية. ونجحت فرق الدفاع المدني صباح الاثنين نفسه من استخراج جثث خمسة قتلى من أفراد كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، قتلوا داخل نفق بسبب القصف الجوي المكثف الذي تبين أنه استهدف نفقاً في محيط مطار غزة.

ويذكّر التصعيد الإسرائيلي بالهجوم الحربي واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال في عام 2008 فيما أسمته "الرصاص المصبوب"[2] حيث شنت هجوماً شاملاً على قطاع غزة عند حوالي الساعة 11:30 من صباح السبت الموافق 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008 على كافة مراكز الشرطة المدنية وقتلت نحو 320 فلسطيني في الدقائق الأولى للهجوم، الذي استمر العدوان لمدة 22 يوماً. كما يذكر بالهجوم الحربي الذي أطلقت عليه اسم "عامود السحاب"[3] الذي بدأته يوم الأربعاء الموافق 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 باغتيال القائد العسكري لحركة حماس أحمد الجعبري واستمر لمدة ثمانية أيام.

من المهم إعادة التأكيد دائماً على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هي قوة محتلة وأن الأراضي الفلسطينية هي أراضٍ محتلة بما في ذلك قطاع غزة الذي تخضعه لحصار منذ 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 بعد أيام من اندلاع انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية)، وشددته سلطات الاحتلال في أواخر أيلول (سبتمبر) 2007. ويشكل الحصار عقاباً جماعياً للسكان

[1] راجع بيان صادر عن مركز الميزان بتاريخ 2014/7/1
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=19105&ddname=IOF&id_dept=9&id2=9&p=center

[2] راجع تقرير إحصائي حول عدوان الرصاص المصبوب على الرابط http://www.mezan.org/ar/details.php?id=8839&ddname=Gaza destruction&id_dept=22&id2=9&p=center

[3] راجع تقرير إحصائي صادر عن مركز الميزان على الرابط
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=16480&ddname=IOF&id_dept=22&id2=9&p=center

يمس بشكل جوهري بمجمل حقوق الإنسان بالنسبة لسكانه. كما يشكل مساساً بقواعد القانون الدولي التي تحظر العقاب الجماعي[4].

يتناول هذا التقرير عمليات هدم وتدمير المنازل السكنية واسعة النطاق خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، واستعراض أشكال التدمير المختلفة التي اتبعت.

[4] إثر اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1993، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تعددت المحطات التفاوضية، أوسلو، طابا، القاهرة ..الخ وتعددت الاتفاقات، وصولاً إلى مفاوضات (كامب ديفيد) الماراثونية. وبدلاً من الوصول إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أصبح واضحاً حجم الهوة التي تفصل بين الطرفين، ففي الوقت الذي اعتبر الفلسطينيون مفاوضات السلام، مقدمة لنيل حقوقهم المشروعة وقيام دولتهم المستقلة، اعتبرت إسرائيل أنها السبيل للتخلص من إدارة الأراضي المحتلة، مع إبقاء سيطرتها الكاملة عليها. وبانهيار مفاوضات (كامب ديفيد)، انهارت الآمال التي علقها الفلسطينيون على العملية السلمية، وساد جو من الإحباط وفقدان الأمل بين السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وجاءت زيارة زعيم حزب (الليكود) المعارض – في حينه – "أرئيل شارون" إلى ساحة المسجد الأقصى الشريف يوم الخميس الموافق 2000/9/28، لتكون بمثابة الشرارة التي أشعلت النار. جاء اليوم الثاني، وهو يوم الجمعة الموافق 2000/9/29، حاملا في طياته مجزرة بيتها الاحتلال للفلسطينيين، حيث فتحت قوات الاحتلال، المتواجدة في محيط الحرم القدسي الشريف، نيران أسلحتها الرشاشة على الفلسطينيين وهم يؤدون صلاة الجمعة، ما أوقع خمسة شهداء في صفوف المصلين، وعشرات المصابين. كان لسماع أخبار المجزرة وقع الصدمة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فهبت الجماهير، بشكل عفوي وتلقائي، إلى الشوارع في مسيرات احتجاج سلمية، تعبر عن غضبهم وإدانتهم لما حدث، فما كان من قوات الاحتلال إلا أن أعملت التقتيل في صفوفهم، من خلال استخدامها للقوة المفرطة والمميتة، في تناقض تام مع مبدأ التناسب، حيث خلت أيدي المتظاهرين من أي سلاح قد يهدد حياة جنود الاحتلال، الذين يتمترسون في مواقع عسكرية حصينة. وأمعنت في عقابها الجماعي للسكان، سيما الحصار والإغلاق الشامل الذي واصلت فرضه منذ 2000/10/9، وحتى صدور هذا التقرير.

عدسة/ مركز الميزان - خان يونس

المعايير الدولية ذات العلاقة بهدم وتدمير المنازل السكنية:

تشكل عمليات هدم وتدمير المنازل السكنية وعمليات الإخلاء والتهجير القسري للسكان واحدة من أهم مرتكزات سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يثير كثير من التساؤلات حول مدى مشروعية وقانونية ما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات، ومدى انسجام هذه الممارسات مع التزاماتها كدولة طرف في اتفاقيات جنيف وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يحاول التقرير أن يستعرض أبرز قواعد ومحددات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات هدم المنازل التي تشكل سياسة واضحة تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل منظم.

أولاً/ القانون الدولي لحقوق الإنسان:

تؤكد الصكوك الدولية لحقوق الانسان من إعلانات واتفاقيات وقرارات صادرة عن هيئات الأمم المتحدة المختلفة على حق الإنسان في سكن مناسب.[5] وتطور مفهوم السكن في سياقات تاريخية مختلفة، تطوراً نابعاً ليس فقط من حاجة الإنسان إلى سكن، بل ومن الحاجة المتواصلة للارتقاء في ظروفه وشروطه. سنركز في هذا المجال على المادة رقم (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسنورد في هذا السياق مقتطفات من التعليق العام الرابع – الذي يفسر بعض جوانب المادة نفسها – للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يوضح ليس فقط المراد بالحق في السكن، وإنما شروط وظروف السكن المناسب.

هدف القانون الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه الزمني:

يهدف قانون حقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين الإعلانات والاتفاقيات والقرارات الدولية كافة، التي تؤكد على ضرورة احترام ما للإنسان من كرامة متأصلة. وفيما ينحصر نطاق التطبيق الزمني للقانون الدولي لحقوق الإنسان على زمن السلم، إلا أن حالة الاحتلال الحربي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة التي امتدت على مدى حوال (67) عاماً، أخرجت الحالة الفلسطينية من كونها حالة طارئة لتصبح حالة مستقرة، وعليه فقد دأب مقررو الأمم المتحدة الذين تعاقبوا على منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص بمسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الاستناد في استعراضهم لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون لدولي الإنساني. كما دأبت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تقديم تقارير موازية لتلك التي تقدمها دولة الاحتلال لآليات الأمم المتحدة التعاقدية حول مدى احترامها لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كاتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة. كما أن هدف القانون الدولي لحقوق الإنسان يفرض نفسه على عملية تحديد نطاق التطبيق الزمني، إذ لا يوجد ما يبرر امتهان كرامة الإنسان، عليه نجد أن زمن الاحتلال يدخل ضمن حيز النطاق الزمني لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

5 أنظر على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقية العائدة لوضع اللاجئين، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعلان حقوق الطفل، منظمة العمل الدولية، التوصية 115 بشأن إسكان العمال (1961)، إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية، قرار الجمعية العامة 146/41، قرار الجمعية العامة 146/42، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1987,62، قرار لجنة حقوق الإنسان 36/1986، قرار لجنة حقوق الإنسان 22/1987، قرار لجنة حقوق الإنسان 24/1988، قرار لجنة حقوق الإنسان77/1983، قرار لجنة المستوطنات البشرية 6/14 ، قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات 12/199، قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات36/1991.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يأخذ العهد شكل الاتفاق التعاقدي، ويعتبر مُلزِماً لكل دولة وقَّعت وصادقت عليه،[6] في أن تتخذ التدابير الكفيلة بإعماله وبدء نفاذه، وهذا ما تؤكده الفقرة (1) من المادة الثانية من العهد، حيث تنص على "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية.[7]

وتقر الدول الأطراف – في الفقرة (1) من المادة 11 من هذا العهد – بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. فإن حق الإنسان في السكن الملائم، من المحتويات والمضامين الأساسية المكونة للحق في مستوى معيشي كاف، وهو يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للتمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الشروط الواجب توفرها في السكن كي يصبح مناسباً

أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[8]، في التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن[9]، والتقرير إذ يورد مقتطفات مما جاء في هذا التعليق، فإنه يهدف إلى إبراز مدى الاهتمام، الذي يوليه المجتمع الدولي، وخاصة هيئات الأمم المتحدة المختصة، لضمان تمتع البشر بالحق في السكن. ولا يقتصر التعليق على ذكر الحق في السكن، كحق من حقوق الإنسان، بل يقوم بتفسير مفهوم الحق في السكن، ارتباطاً بمستوى التطور الذي شهده العالم.

أكدت الفقرة السادسة من التعليق، على تطور مفهوم حقوق الإنسان ضمن سياقات تاريخية بعينها، أي أن هذه الحقوق متحركة وتواكب التطورات التي تشهدها لحظة تاريخية بعينها:

6- إن الحق في المسكن الملائم ينطبق على جميع الناس. وفي حين أن الإشارة إلى " له ولأسرته " تعبر عن افتراضات فيما يتعلق بأدوار الجنسين وأنماط النشاط الاقتصادي التي كانت مقبولة عموما في عام 1966 عندما تم اعتماد العهد، فانه لا يمكن قراءة هذه العبارة اليوم باعتبارها تعني فرض أي قيود على انطباق الحق على أفراد أو على أسر معيشية تعيلها نساء أو على جماعات أخرى من هذا القبيل. وهكذا، فإن فكرة الأسرة يجب فهمها بالمعنى الواسع. ويضاف إلى ذلك أن من حق الأفراد، وكذلك الأسر، الحصول على مسكن ملائم بغض النظر عن السن أو الوضع الاقتصادي أو الانتساب إلى جماعة أو غيرها أو الوضع الاجتماعي وعوامل أخرى من هذا القبيل وبصفة خاصة، يجب أن لا يخضع التمتع بهذا الحق، وفقاً للمادة 2(2) من العهد، لأي شكل من أشكال التمييز.

7- وفي رأي اللجنة أن الحق في السكن ينبغي ألا يفسر تفسيراً ضيقاً أو تقليدياً يجعله مساوياً، على سبيل المثال للمأوى الموفر للمرء بمجرد وجود سقف فوق رأسه، أو يعتبر المأوى على وجه الحصر سلعة. بل ينبغي النظر إلى هذا الحق باعتباره حق المرء أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة. وهذا مناسب لسببين على الأقل ففي المقام الأول، يعتبر الحق في السكن مرتبطاً ارتباطاً تاماً بسائر حقوق الإنسان وبالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها العهد. وهكذا، فإن الكرامة

---

[6] صادقت إسرائيل على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في العام 1991، في حين صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في العام 1979.

[7] اتخذت إسرائيل العديد من التدابير التشريعية التي من شأنها انتهاك حق الفلسطينيين في السكن، وقد أصدرت المئات من الأوامر العسكرية التي تمكنهم من السيطرة على الأرض من أصحابها، لمزيد من التفاصيل راجع، رجا شحادة، قانون المحتل.

[8] اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

[9] التعليق العام رقم 4 (الدورة السادسة 1991)الحق في سكن ملائم (المادة 11 (1))

المتأصلة في شخص الإنسان التي يقال إن الحقوق المبينة في العهد مستمدة منها تقتضي أن يفسر مصطلح السكن تفسيراً يأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من الاعتبارات الأخرى، وبدرجة أهم جداً، أن يكفل لجميع الناس بصرف النظر عن الدخل، أو إمكانية حيازة موارد اقتصادية. ثانياً، يجب أن تقرأ الإشارة الواردة في المادة 11(1) باعتبارها إشارة لا إلى السكن فحسب وإنما إلى السكن الملائم وكما أعلنت لجنة المستوطنات البشرية وكذلك الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام 2000: المأوى الملائم يعني.....التمتع بالدرجة الملائمة من الخصوصية، والمساحة الكافية، والأمان الكافي، والإنارة والتهوية الكافيتين، والهيكل الأساسي الملائم ، والموقع الملائم بالنسبة إلى أمكنة العمل والمرافق الأساسية –وكل ذلك بتكاليف معقولة.

كما أكدت الفقرة الثامنة على عدد من الجوانب، الواجب أخذها في الاعتبار في أي سياق، أي أنه لا يجوز تجاوز أي من الجوانب التالية:

أ. الضمان القانوني لشغل المسكن، ب. توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، ج. القدرة على تحمل الكلفة، د. الصلاحية للسكن، هـ. إتاحة إمكانية الحصول على السكن، ز. السكن الملائم من الناحية الثقافية. أما الفقرة رقم 17 من التعليق فتنص على: وتعتبر اللجنة أن العديد من العناصر المكونة للحق في السكن الملائم تتفق على الأقل مع الحكم المتعلق بتوفير سبل الانتصاف المحلية. وتبعاً للنظام القانوني، يمكن لهذه المجالات أن تشتمل ولكنها لا تقتصر على:

أ. الطعون القانونية التي ترمي إلى منع العمليات المخطط لها فيما يتصل بإخلاء المساكن أو هدمها، وذلك من خلال أوامر زاجرة تصدر عن المحاكم.

ب. الإجراءات القانونية الرامية إلى دفع التعويضات بعد إخلاء المساكن بصورة غير مشروعة[10].

ج. الشكاوي ضد الإجراءات غير المشروعة التي يقوم بها أو يدعمها أصحاب المساكن (العامة أو الخاصة) فيما يتعلق بمستويات الإيجار وصيانة المساكن (العامة أو الخاصة) والتمييز العنصري أو غيره من أشكال التمييز.

د. المزاعم المتعلقة بأي شكل من أشكال التمييز في تخصيص وتوفير المساكن.

هـ. الشكاوي ضد أصحاب المساكن فيما يتعلق بأحوال السكن غير الصحيحة أو غير الملائمة. وقد يكون من المناسب أيضاً في بعض النظم القانونية بحث إمكانية تيسير إقامة الدعاوى الجماعية في الحالات التي تنطوي على ارتفاع كبير في مستويات انعدام المأوى.

أما الفقرة الثامنة عشر، فتؤكد على عدم جواز إخلاء المنازل السكنية بالإكراه، إلا في أضيق نطاق، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، وتنص على:

18- وفي هذا الخصوص، تعتبر اللجنة أن حالات إخلاء المساكن بالإكراه تتعارض للوهلة الأولى مع مقتضيات العهد ولا يمكن أن تكون مبررة إلا في بعض الظروف الاستثنائية جداً ووفقاً لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

يجب هنا التنبه أن الظروف الاستثنائية جداً، على الرغم من التأكيد على استثنائيتها، فهي لم تترك أيضاً لتقدير السلطات، بل ربطت بشكل مقيد بالقانون الدولي الإنساني.

كما تشير اللجنة في الفقرة رقم (12) من تعليقها العام رقم (7)[11] إلى أن عمليات الإخلاء بالإكراه وتدمير المنازل، بوصفها تدابير عقابية، تتعارض أيضاً مع قواعد العهد. وكذلك، تحيط اللجنة علماً بالالتزامات الواردة في اتفاقيتي جنيف لعام 1949

[10] في خطوة تتناقض مع روح القانون الدولي حقوق الإنسان، أقرت الكنيست الإسرائيلي تعديلات على قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) بتاريخ 2012/07/23، تكرّس حرمان الضحايا الفلسطينيين من تقديم دعاوى جنائية ضد إسرائيل جرّاء الأضرار التي تلحق بهم بسبب عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت إسرائيل أجرت عدة تعديلات على هذا القانون منذ يوليو (تموز) عام 2005 بطريقة تستثني الفلسطينيين سكان الأرض المحتلة، من ضمن فئات أخرى، من حقهم في السعي للحصول على تعويضات، حتى في الحالات التي تكون فيها الأضرار التي لحقت بهم ناجمة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ووقعت خارج نطاق مفهوم 'العمليات الحربية'، فإن التعديل الجديد يستثني مسئولية إسرائيل المدنية عن الأضرار.

[11] التعليق العام رقم 7 (الدورة السادسة عشرة، 1997) الحق في السكن الملائم (المادة 11-1 من العهد) حالات إخلاء المساكن بالإكراه.

والبروتوكولين الملحقين بهما لعام 1977 فيما يتعلق بحظر بتهجير السكان المدنيين وتدمير الممتلكات، الخاصة، من حيث صلة هذه الالتزامات بممارسة الإخلاء بالإكراه.

ثانياً: القانون الدولي الإنساني:

يشكل القانون الدولي الإنساني جزءاً من مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول. والغرض منه هو الحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية. ويهدف أيضا إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو كفّوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، والمرضى والجرحى والأسرى والمدنيين، وإلى تحديد الحقوق والواجبات التي تقيّد أطراف النزاع خلال سير الأعمال العدائية.

ويفرض القانون الدولي الإنساني، بحكم طبيعته القانونية، التزامات على الجهات المشاركة في النزاعات المسلحة. فلا تكون ملزمة فقط باحترام القانون بل أيضا بضمان احترامه. ومن غير المقبول أن تغض النظر عن ذلك.

تشكل اتفاقيات جنيف الركن الأساسي للقانون الدولي الإنساني، وقد وقع 16 بلداً أولى هذه الاتفاقيات عام 1864. وعلى مدى قرون قبل ذلك، كانت هناك قواعد تحكم سير الحروب إلا أنها كانت تستند إلى العرف والتقليد وتسري محلياً أو لفترة مؤقتة. وجاءت سنة 1864 نقطة تحول تغيّرت على إثرها هذه الممارسات وبدأت عملية إنشاء مجموعة النصوص القانونية التي ما انفكت تتطور إلى يومنا هذا.

وبرزت فكرة وضع هذه الاتفاقية التي تعد الأولى من نوعها بمبادرة من خمسة مواطنين من مدينة جنيف كان من بينهم "هنري دونان" الذي عاش، صدفة، معركة "سولفرينو" عام 1859 وروّعه رؤية الجرحى الذين لا يلقون أية مساعدة فحمل السكان المحليين على تنظيم صفوفهم لإسعاف هؤلاء الجرحى. وانبثق عن هذا التصرف أحد العناصر الرئيسية التي تضمنتها الاتفاقية الأولى وهي المعاملة الإنسانية الواجبة للذين لم يعودوا يشاركون في المعركة بصرف النظر عن الطرف الذي ينتمون إليه.

وتم في الوقت ذاته اعتماد رمز للحياد ولحماية الأفراد الذين يقدمون المساعدة إلى ضحايا النزاع وكان في شكل صليب أحمر على خلفية بيضاء وهو مقلوب العلم السويسري تماما.

وتطورت مجموعة قواعد القانون الدولي الإنساني خلال فترة القرن ونصف القرن التالية. وامتدت اتفاقية جنيف في عامي 1906 و1929 لتشمل تحسين ظروف المرضى والجرحى من الجنود في الميدان وتضع قواعد جديدة بشأن حماية أسرى الحرب. واعتُمدت، في عامي 1899 و1907 ، اتفاقيات لاهاي التي تهدف أساساً إلى تنظيم سير الحروب. وفي أغسطس/آب 1949، تم اعتماد اتفاقيات جنيف الأربع كما نعرفها اليوم. وقد شملت هذه المرة مسألة حماية المدنيين كذلك رداً على التجربة الرهيبة التي عاشها العالم في الحرب العالمية الثانية.

وأُلحقت إلى اتفاقيات جنيف، في 1977 و2005، بروتوكولات إضافية وسلسلة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الأخرى التي تغطي مجالات معينة مثل الأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية وأسلحة الليزر والذخائر العنقودية فيما جاءت حماية الأطفال في النزاعات المسلحة لتوسع من نطاق القانون الدولي الإنساني. وكذلك فعل تدوين القانون العرفي.

وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر "حارس" اتفاقيات جنيف والمعاهدات المختلفة التي تشكل القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، لا يمكنها أن تتصرف بصفة الشرطي أو القاضي. فذلك يدخل ضمن اختصاصات الحكومات التي هي طرف في المعاهدات الدولية وملزمة بمنع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ووضع حد لها. كما أنها ملزمة بمعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا ما يعرف بأنها "انتهاكات خطيرة" للقانون الدولي الإنساني أو جرائم حرب[12].

[12] الصفحة الإلكترونية للجنة الدولية للصليب الأحمر، الحرب والقانون الدولي الإنساني، نظرة عامة، تاريخ النشر 2010/10/29 لمزيد من الاطلاع على الرابط: https://www.icrc.org/ara/war-and-law/overview-war-and-law.htm.

هدف القانون الدولي ونطاق تطبيقه الزمني:

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الأشخاص والأموال والممتلكات المدنية الخاصة (منازل سكنية، مزارع، مصانع ،،، الخ) والعامة (مستشفيات، مدارس، دور عبادة،،، الخ)، وتكون أحكامه سارية المفعول في زمن الحرب، أو بتعبير آخر، أثناء نشوب نزاع مسلح.

يختلف القانون الدولي الإنساني، في نطاق تطبيقه الزمني، عن قانون حقوق الإنسان، الذي يتمثل في كافة العهود والاتفاقيات الدولية، التي تهدف إلى حماية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان. أما من حيث نطاق التطبيق الزمني، فالبيئة الطبيعية لنطاق تطبيق قانون حقوق الإنسان – من الناحية الزمنية – هي زمن السلم. أما فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني فإن البيئة الطبيعية لنطاق تطبيقه من – الناحية الزمنية – هي زمن الحرب. أما من حيث نطاق التطبيق الموضوعي فهناك اتفاق في نطاق التطبيق بين القانونين، حيث يهدفان إلى حماية الإنسان واحترام كرامته الإنسانية.

من القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة، ويحظر تماماً التعرض لها، ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

مبدأ الضرورة العسكرية:

يجيز القانون الدولي للقوات المتحاربة التحلل من بعض الالتزامات المفروضة على تلك القوات، ولكن هذا التحلل ليس مطلقاً، وهو محكوم بمجموعة من القيود، وهي عبارة عن شروط ضرورية للتحلل من الالتزام.

أجمع مفسرو الاتفاقية على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعني كل الإجراءات الضرورية، التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض، والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) تحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط.[13]

مبدأ التناسب والتمييز:

يأتي مبدأ التناسب والتمييز كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية لا ينفي ضرورة، أن تتناسب الأعمال العسكرية مع الهدف المرجو تحقيقه، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال، التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح أو في الممتلكات، وليس لها علاقة بالعمليات أو النتائج المتوقع تحقيقها. كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

[13] ينطلق تقييد وتحديد نطاق مبدأ الضرورة الحربية، من الفهم السائد والمتفق عليه من هدف الحرب نفسها، حيث أن الحرب والتدمير والقتل ليست غاية في حد ذاتها بل الغاية هي تحقيق هدف الأطراف المتحاربة المراد تحقيقه أياً كان سياسياً أم اقتصادياً.

اتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها على الأراضي الفلسطينية:

بذل فقهاء القانون الإسرائيليون جهداً كبيراً في وضع التفسيرات القانونية، التي تؤكد وجهة النظر الإسرائيلية التي ترفض انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من توقيعها ومصادقتها عليها، وعلى الرغم من اعتراف إسرائيل في انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث نصت المادة 35 من البلاغ العسكري الثالث الصادر في السابع من حزيران 1967 (اليوم الأول لاحتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) على ضرورة تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وإذا وجد تعارض بين الأحكام والقوانين الإسرائيلية، تكون الأفضلية لأحكام اتفاقية جنيف.[14]

على الرغم من تراجع قوات الاحتلال عن اعترافها هذا إلا أن المجتمع الدولي رفض المبررات الإسرائيلية في هذا الصدد، وعبر المجتمع الدولي عن موقف واضح بصدد انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة، وإدانة الممارسات الإسرائيلية المخالفة لاتفاقية جنيف، وانتهاك حقوق الإنسان.

من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وغيرها من المؤتمرات، مما يؤكد مشروعية محاكمة ممارسات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وفقاً لاتفاقية جنيف[15].

اتفاقية جنيف الرابعة:

أكدت اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة أن يبقى المدنيون[16] وممتلكاتهم والأعيان المدنية بمنأى عن أي استهداف، حيث تنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

إن الحقائق الموضوعية على الأرض تشير إلى ارتكاب قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلى انتهاكات جسيمة لنص المادتين 33، و53 حيث استهدفت تلك القوات المدنيين وممتلكاتهم بالقصف والتدمير والتجريف بشكل غير مسبوق، كما قامت باتخاذ كل تدبير من شأنه أن يمثل عقاباً جماعياً للسكان. الأمر الذي يبرزه حجم التدمير الذي لحق بالسكان المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة[17].

كما تحرم المادة 49 من اتفاقية جنيف نقل سكان الدولة المُحتلة إلى الأراضي التي تحتلها " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

---

[14] راجع، رجا شحادة – مصدر سابق ص 5

[15] راجع، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، في أربع مجلدات، صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، وقدم للمجلدات الأربعة د. عصمت عبد المجيد.

[16] يرد تعريف الأشخاص المدنيين في نصوص المواد 43، 50 من الملحق (البروتوكول) الأول في اتفاقيات جنيف، كما يرد في نص المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة (اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949)

[17] لمزيد من التفاصيل راجع تقارير الميزان الشهرية، أو أطلب المعلومات من المركز حيث يتوفر قاعدة بيانات محوسبة توثق مختلف الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال، كما يتوفر حصر وتوثيق للمتضررين من المدنيين الفلسطينيين.

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخالفة جسيمة لنص المادة 49 من الاتفاقية، حيث اعتمدت سياسة إقامة المستوطنات بشكل ممنهج، دأبت عليه حكومات إسرائيل كافة، وكان لهذه السياسة آثار مدمرة على السكان الأصليين من الفلسطينيين. حيث يمثل الاستيطان انتهاكاً جسيماً، ومسبباً لانتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين.

يذكر أن السيد رينيه كوسيرنيك[18] أكد على أن المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية هي جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، مؤكداً أن هذا الأمر ينطبق على ضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد احتلالها عام 1967. وأكد كوسيرنيك أن نقل وتوطين سكان من جانب قوة الاحتلال في المناطق المحتلة، عملاً غير مشروع ويوصف بالانتهاك الجسيم للاتفاقية[19].

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل "أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية، أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

ضمن سياق التطور التاريخي للقانون الدولي، تمكنت الأطراف السامية من وضع ملحقين (بروتوكولين) لاتفاقيات جنيف، حيث يورد الفصل الأول من الباب الرابع من الملحق الأول[20] تحت عنوان السكان المدنيون، القاعدة الأساسية ومجال التطبيق

المادة 48: قاعدة أساسية

[18] رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولي، خلال مؤتمر صحفي نظِّم في القدس بتاريخ 2001/5/17. يذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الراعي الرسمي لتطبيق اتفاقيات جنيف الأربعة.

[19] راجع الصحف الفلسطينية المحلية الصادرة في 2001/5/18.

[20] البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تامين احترام وحماية السكان المدنيون والأعيان المدنية.

وفي الفصل الثاني من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف تحت عنوان، الأشخاص المدنيون والسكّان المدنيون

المادة 51: حماية السكان المدنيين

يتمتع السكّان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق.

لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذين يقومون خلاله بهذا الدور.

تحظر الهجمات العشوائية. وتعتبر هجمات عشوائية؛

تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد

أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد

أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه هذا اللحق "البروتوكول"، ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب، في كل حالة كهذه، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز.

تعتبر الأنواع التالية من الهجمات، من بين هجمات أخرى، بمثابة هجمات عشوائية:

الهجوم قصفاً بالقنابل، أياً كانت الطرق والوسائل، الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم مركزاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد

والهجوم الذي ممكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو إضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين.

لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية.

لا يعفي خرق هذه المحظورات أطراف النزاع من التزاماتهم القانونية حيال السكان المدنيين والأشخاص المدنيين بما في ذلك الالتزام باتخاذ الإجراءات الوقائية المنصوص عليها في المادة 57.

وفي الفصل الثالث يورد الملحق نفسه تحت عنوان، الأعيان المدنية:

المادة 52: الحماية العامة للأعيان المدنية

لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية وفقاً لما حددته الفقرة الثانية

تقصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب، وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعّالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة.

إذا ثار شك حول ما إذا كانت عين ما تكرّس عادةً لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك.

كما يؤكد ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية في المادة الثامنة حول جرائم الحرب التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة ما يأتي: "لغرض هذا النظام الأساسي تعني " جرائم الحرب " :- أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب / أغسطس 1949، أي أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص، أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة ..." وعليه فقد أقر ميثاق روما بولاية المحكمة الجنائية على جرائم الحرب وعرفها بأنها الانتهاكات الجسيمة التي نصت عليها اتفاقيات جنيف. وفي هذا السياق فهي تتقاطع مع ما ورد نصاً في اتفاقية جنيف الرابعة ولاسيما نص المادة 147 التي أوردها التقرير آنفاً. ولاشك في أن انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية قد يفتح آفاقاً جديدة لإنهاء حالة الحصانة التي تتمتع بها دولة الاحتلال وقادتها ممن يشتبه في ارتكابهم أو مسئوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب بحق السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما قطاع غزة[21].

إن أي متتبع لممارسات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت يوم الجمعة الموافق 2000/9/29، يجد أن قوات الاحتلال قامت بارتكاب جرائم حرب لا يرقى إليها شك بحق السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. حيث أن تلك القوات جعلت من الأعيان المدنية – وفي مقدمتها المنازل السكنية – هدفاً رئيساً لعملياتها العسكرية، دون تمييز أو تناسب، كما أن ذلك لم يكن له أي ضرورة عسكرية، في مخالفة صريحة لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة وملحقها، الأمر الذي يرتب على المجتمع الدولي لاسيما الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف، إعمال نص المادة 146 المتعلق بالتدابير الواجب اتباعها، وفي المقدمة منها ملاحقة مجرمي الحرب ومن أمروا بارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

[21] ويدخل انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ في الأول من شهر أبريل 2015م بعد أن وقع الرئيس طلب الانضمام بتاريخ 2014/12/31. وأصبحت هذه الخطوة ممكنة بعد أن حصلت فلسطين على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة في قراراها رقم 69/19 بتاريخ 29 الصادر في تشرين الأول/ نوفمبر 2012.

هدم وتدمير المنازل السكنية:

شكل هدم وتدمير المنازل السكنية جزءاً من عمليات الهدم والتدمير المنظم للمنشآت العامة والأعيان المدنية والممتلكات الخاصة الأخرى في قطاع غزة. ويسهل على المراقبين ممن يتتبعون الهجمات الإسرائيلية واسعة النطاق على قطاع غزة، حقيقة أن المنازل السكنية وغيرها من الأعيان المدنية تحولت إلى هدف لقوات الاحتلال. وتنوعت أساليب وطرق هدم وتدمير المنازل السكنية على الأقل منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث استخدمت الجرافات والمتفجرات في هدم وتدمير المساكن كما استخدمت الهجمات المدفعية والصاروخية.

وكان الهجوم الحربي الإسرائيلي واسع النطاق الأخير الذي شرعت فيه قوات الاحتلال فعلياً منذ السادس من يوليو 2014 ولكنها أعلنت رسمياً توسيع نطاق الهجوم على قطاع غزة منتصف ليل السابع من يوليو نفسه دليلاً قاطعاً على ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكات جسيمة ومنظمة ترقى لمستوى جرائم الحرب ولاسيما في الاستهداف واسع النطاق والمنظم للمدنيين وللمنازل السكنية من بين الأعيان المدنية الأخرى، ولاسيما قصف وتدمير المستشفيات وسيارات وطواقم الإسعاف والدفاع المدني والصحفيين، وآبار المياه ومحطة توليد الطاقة وشبكات توزيع المياه والكهرباء ...الخ.

عليه سيحاول التقرير التركيز فقط على أشكال استهداف المنازل السكنية ويورد التقرير احصائيات توضح عدد المنازل المتضررة وفق عدة معايير لتوضيح أشكال الاستهداف وحجم الاضرار مستنداً الى البيانات والمعلومات التي جمعها من خلال حملة توثيق الاضرار المشتركة مع مؤسسات حقوق الانسان.[22]

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب حجم الضرر والمحافظة[23]

المحافظة	كلي	جزئي	المجموع
شمال غزة	1992	6264	8256
غزة	2717	7175	9892
دير البلح	1058	3596	4654
خانيونس	1432	3504	4936
رفح	1163	3038	4201
المجموع	**8362**	**23577**	**31939**

توزيع اعداد المتضررين في المنازل السكنية حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	النساء منهم	الأطفال منهم
شمال غزة	8256	12370	72897	18257	37597
غزة	9892	14019	74535	20650	41300
دير البلح	4654	5921	35382	9624	15512
خانيونس	4936	6322	37447	10693	15788
رفح	4201	5103	30369	8147	14331
المجموع	**31939**	**43735**	**250630**	**67371**	**124528**

[22] أطلقت أربع مؤسسات حقوق إنسان حملة توثيق مشتركة، وهي مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق.

[23] من المهم الإشارة إلى أن عدد البنايات السكنية التي دمرت بلغ 8163 بناية يبلغ متوسط عدد الطوابق فيها أربع طوابق ما يرفع عدد الوحدات السكنية المتضررة إلى حوالي 70.000، كما تجدر الإشارة إلى أن حملة التوثيق التي أطلقتها منظمات حقوق الإنسان الأربعة لم تعمد إلى توثيق الأضرار الطفيفة والتي تعد بعشرات الآلاف.

عدسة / محمد الحجار

أولاً/ القصف المدفعي والصاروخي العشوائي:

شكل القصف المدفعي والصاروخي العشوائي أحد أكثر الأساليب استخداماً في هدم وتدمير المنازل السكنية، وقد تميزت هذه الوسيلة بالقسوة والدموية غير المسبوقة. وتحللت من خلالها قوات الاحتلال من أي التزام بموجب القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة. وتشير أعمال الرصد والتوثيق التي واصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال تعمدت استخدام هذه الوسيلة في سياق سياسات ردع المدنيين وترهيبهم التي تتبعها، فلاحظ المركز سقوط مئات الضحايا بين قتلى وجرحى وهم داخل منازلهم أو أثناء محاولاتهم الهروب منها، بعد أن فوجئوا بقصف مكثف وعنيف وأن القذائف المدفعية والصاروخية التي تنهمر عليهم دون ضرورة أو تمييز أو تناسب.

وقد عززت النقاشات والتصريحات التي أوردتها وسائل الإعلام الإسرائيلية لقادة سياسيين وعسكريين أن قوات الاحتلال استخدمت أسلوب كان حتى هذا الوقت سرياً ولا يعلن عنه صراحة وهو أسلوب (هنيبال)، ويفرض هذا الأسلوب على القوات تكثيف القصف وتركيزه على مناطق يثور شك أن أحد جنودها قد وقع في الأسر لتقتل الجندي الأسير وآسريه ودونما اكتراث لعدد القتلى من المدنيين من سكان المنطقة أو عدد المنازل والمنشآت وغيرها من الممتلكات التي ستتعرض للهدم والتدمير جراء استخدام هذا الأسلوب.

وتظهر الاحصائيات ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين قتلوا داخل منازلهم خلال فترة العدوان الإسرائيلي، وسقوط مئات الضحايا بين قتلى وجرحى وهم داخل منازلهم أو أثناء محاولاتهم الهروب منها، بعد أن فوجئوا بقصف مكثف وعنيف، حيث بلغ عدد الشهداء المدنيين الذين قتلوا داخل منازلهم (924) شخصاً، من بينهم (368) أطفال، و(241) من النساء، وبلغ عدد الشهداء اثناء محاولتهم الهروب من منازلهم (75) شخصاً، من بينهم (23) طفل، و (21) من النساء، وبلغ عدد الشهداء داخل مراكز الايواء (48) شخصاً، من بينهم (18) طفل، و(7) من النساء. يذكر أن إجمالي عدد القتلى بلغ (2216) شخصاً من بينهم (556) طفلاً و (293) سيدة.

كما تظهر الاحصائيات في الجدول التالي ارتفاع عدد المنازل التي تضررت نتيجة القصف العشوائي بالقذائف المدفعية في مختلف مناطق قطاع غزة خلال فترة العملية العسكرية ما يؤكد عدم اكتراث قوات الاحتلال بحياة السكان المدنيين وممتلكاتهم.

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب وسيلة الاعتداء

وسيلة الاعتداء	عدد المنازل	النسبة
أخرى	531	1.7
جرافة	1899	5.9
صواريخ	14570	45.6
عبوات ناسفة	81	0.3
قذائف مدفعية	14893	46.6
المجموع	**31974**	100

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب وسيلة الاعتداء والمحافظة

وسيلة الاعتداء	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	المجموع
قذائف مدفعية	3661	5649	1669	2434	1480	14893
صواريخ	4174	3766	2773	1478	2379	14570

يورد التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم حول قصف المنازل بشكل عشوائي، من ضحايا وشهود عيان في مناطق مختلفة من قطاع غزة كما يلي:

القصف العشوائي للأحياء السكنية في محافظة شمال غزة

وحول القصف العشوائي للأحياء السكنية في محافظة شمال غزة يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها جميل محمد الحو، (37 عاماً)، وهو رب أسرة مكونة من (7) أفراد من بينهم (5) أطفال، ويسكن شقة رقم (41) في البرج رقم (10) من أبراج الندى غربي بلدة بيت حانون في محافظة شمال غزة، وجاء فيها:

"... عشت منذ بداية العدوان أياماً صعبة، حيث قصفت المدفعية الاسرائيلية المناطق الواقعة شمال أبراج الندى، كما قصفت الطائرات الاسرائيلية تلك المناطق أكثر من مرة ... عانى أطفالي أوقاتا صعبة، في خوف ورعب وبكاء ... نسمع أصوات الانفجارات القريبة والبعيدة ... بدأ سكان الأبراج في مغادرة الشقق خوفا على حياتهم ... أطلقت قوات الاحتلال قذائف مدفعية تنفث دخانا أبيضا مقابل الأبراج دخل الدخان الشقة، وسبب لي ولأطفالي معاناة شديدة خاصة لطفلي عبد الكريم (15) عاما، الذي يعاني من حساسية في الصدر، حيث اختنق وساءت حالته، طلبت الاسعاف بمساعدة الجيران وبعد عشرات المرات ومرور (3) ساعات– حيث اتصلت به عند الساعة 22:00 من ليل الثلاثاء الموافق 2014/7/8 ووصلت سيارة الإسعاف عند الساعة 1:00 من فجر الأربعاء 2014/7/9، ونقلتنا إلى مستشفى كمال عدوان وكانت السيارة تابعة لمستشفى العودة، وفي المستشفى قدموا العلاج لطفلي عبد الكريم وأطفالي/ عمر (12) عاما، ودينا (10) أعوام، وفايد (9) أعوام، ومحمد (5) أعوام، وزوجتي هند (35) عاما. وبعد ساعتين غادرنا المستشفى بعد تحسن حالتهم، وذهبت لمنزل أخي جمال، المجاور للمستشفى، وفي اليوم التالي ذهبت وعائلتي الى مدرسة خليفة بن نهيان التابعة لوكالة الغوث الدولية والكائنة في مشروع بيت لاهيا والتي حولت لمركز ايواء، حيث أجلسوني في غرفة واحدة مع (7) عائلات ... وبعد يومين عدت وأخذت ما تبقى من طعام ومواد تموينية من الشقة الى مركز الايواء، شاهدت زجاج نوافذ الشقة قد تحطم جراء القصف، وغادرتها وسط تواصل اطلاق القذائف المدفعية تجاه أبراج الندى ... عدت للشقة مع كل هدنة، فكان الدمار أكبر في الشقة في كل مرة وفي آخر مرة بتاريخ 2014/8/14 حيث كانت هدنة لمدة (5) أيام، ذهبت للشقة فوجدتها أصيبت بقذيفتين وتضررت الشقة ودمرت الثلاجة والغسالة وطقم النوم والعفش..."

وحول القصف العشوائي للأحياء السكنية في محافظة شمال غزة يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها غازي محمد مصطفى عليان يسكن مع عائلته المكونة من (9) افراد، في الشفة رقم (102) من برج رقم (21) من ابراج حي الندى، ويعمل كسائق تاكسي، وجاء فيها:

"... عشت أياما صعبة مع عائلتي في الشقة منذ بداية عدوان كنت أسمع أصوات انفجار القذائف والصواريخ على مقربة من شقتنا ولعدم وجود مكان بديل أذهب اليه، بقيت في الشقة مع جيران العمارة حتى حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الجمعة الموافق 2014/7/18، وبينما كنت أتحضر لمغادرة الشقة مع زوجتي واولادي سمعت صوت انفجار كبير في العمارة نفسها، عدت ونزلت للأسفل عند مستشفى بلسم العسكري الملاصق للعمارة من الجهة الغربية، للتحقق من المكان المستهدف فسمعت صراخ سيدة وشاهدت أثار دخان وغبار يخرجان من الطبقة الرابعة من العمارة التي أسكنها صعدت مع رجال الإسعاف وبعض الجيران إلى الشقة كانت شقة جارنا إسماعيل محمد حسن أبو مسلم، ووجدت الباب موصداً فكسرنا الباب أنا وجاري عمار أبو الجديان ... شاهدت النيران مشتعلة في الغرفة، وشاهدت جثث ثلاثة أطفال في الغرفة الغربية الشمالية، كانت الجثث ممددة في الغرفة، اخرجت (بمساعدة جاري عمار ابو الجديان و طاقم الاسعاف في مستشفى بلسم العسكري)

جثة الطفل احمد، شاهدت الجثة ممزقة، وأمعائه تتدلى خارج بطنه وقد بترت ساقه اليمنى، وشاهدت رجال الإسعاف يخرجون جثث للطفلين محمد وولاء كانوا قد أصيبوا في انحاء متفرقة من الجسم، ورافق والدهم الجثث للمستشفى، وعدت انا لاستكمال اخلاء المنزل ... مكثت في أحد مركز الايواء، أجلستنا ادارة مركز الايواء في الغرفة (15) وكان يتواجد فيها (28) عائلة، حيث بقيت النساء في الغرفة بينما نام الرجال في ساحة المدرسة...

القصف العشوائي للأحياء السكنية شرق مدينة غزة

وحول القصف العشوائي للأحياء السكنية شرق مدينة غزة يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها باسم عبد علي انطيز، البالغ من العمر (31 عاما)، وهو متزوج وعائلته مكونة من 5 افراد، من بينهم 3 أطفال ويسكن في منزل مكون من طبقتين ومبني من الباطون على مساحة 150م^2، ويقع بالقرب من مسجد البشير في حي الشعف وسط منطقة سكنية مكتظة بالسكان شرق مدينة غزة. وجاء فيها:

"... منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لجأت الى منزلنا عائلات اخوتي وأخواتي وعائلات أعمامي الذين يسكنون في منطقة جبل الصوراني شمال شرق مدينة غزة، وذلك خوفا على حياتهم من عمليات القصف الإسرائيلي المتواصل على منطقتهم التي تبعد عن الحدود نحو 700 متر ... أصبح يتواجد في منزلنا مع باقي أفراد عائلتي نحو 75 فرد من عائلة انطيز معظمهم من النساء والأطفال، وكانت الكهرباء مقطوعة عن المنطقة وكذلك مياه الشرب بسبب استهداف قوات الاحتلال لمحولات الكهرباء وآبار المياه التي تغذي الحي منذ بداية العدوان ... عند حوالي الساعة 20:45 من مساء يوم الخميس الموافق 2014/7/17، بينما كنت أتواجد مع العائلة في منزلنا سمعت صوت عدة انفجارات ناتجة عن قصف مدفعي اسرائيلي كان يستهدف محيط مستشفى الوفاء للتأهيل التي تبعد عن منزلنا نحو 500 متر شرقا وكان صوت الانفجارات يقترب شيئا من محيط منزلنا ... شعرنا بالخوف الشديد من تساقط القذائف المدفعية علينا فنزلت أنا وكل أفراد العائلة للاحتماء في الطابق السفلي من المنزل عند بيت الدرج في مدخل البيت، علما بأن دبابات الاحتلال كانت قد توغلت منذ بداية العدوان وكانت متمركزة شرق الخط الشرقي للحي بنحو 100 متر على مسافة 700 متر تقريبا من منزلنا. ومع حوالي الساعة 20:50 مساءا سمعت صوت انفجار قوي هزَّ منزلنا ... سمعت صوت صراخ نساء العائلة وانتابتنا حالة من الهلع الشديد ثم أشعلنا كشافات الجوالات وتفقدنا أفراد العائلة، وعندها شاهدت ابن أخي ويدعى/ عبد العال علي عبد انطيز ملقى على الأرض والدماء تسيل من رأسه بغزارة، ثم شاهدت بجواره ابن أخته الطفل/محمد سالم ابراهيم انطيز البالغ عامان ونصف كان ملقى على الأرض بجوار خاله والدماء تسيل من مؤخرة رأسه بغزارة، وكذلك شاهدت بجوارهما ابن عمي الطفل/ محمد ابراهيم علي انطيز، ورأيت الدماء تسيل من مقدمة رأسه، وبعد ذلك تفقدنا عبد العال ومحمد ومحمد فلم الحظ عليهما أي علامات حياة بسبب اصابتهم بشظايا القذيفة ... تفقدت باقي أفراد العائلة فشاهدت أخي حاتم 37 عاما وهو يتألم وكان مصابا بحجر في صدره من جراء تساقط الركام عليه بسبب القذيفة، وشاهدت كذلك أخي نادر 42 عاما وابنته دينا، وزوجته نسرين انطيز كانوا مصابين بشظايا في مختلف أنحاء الجسم وبحروق في الساقين، ورأيت كذلك زوجة أخي محمد وتدعى سناء انطيز وهي حامل بشهرها السابع وكانت مصابة بحجر في بطنها، و محمد علي انطيز كان يمسك ساقه اليمنى ويتألم وسمعته يقول "رجلي انكسرت ... رجلي مكسورة" وشاهدت كذلك الطفلان محمود ابراهيم انطيز وكان مصابا بشظية في الكتف الأيمن وابراهيم سامح انطيز البالغ وكان مصابا بشظية في الرقبة. وبعد نحو 10 دقائق من سقوط القذيفة، التي اخترقت الجدار الشرقي لمنزلنا حضرت سيارات الإسعاف الى المنزل ونقلت المصابين الى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وفور وصول المصابين للمستشفى أعلن الأطباء عن استشهاد عبد العال والطفلان محمد ابراهيم انطيز ومحمد سالم انطيز بينما وصف الأطباء جراح باقي المصابين من العائلة بالمتوسطة، وفي صباح اليوم التالي استلمنا جثامين الشهداء الثلاثة

ودفناهم في مقبرة الشعف. وقد تضرر منزلنا بشكل جزئي من جراء سقوط القذيفة الاسرائيلية علينا، وبعدها تركنا المنزل وأقمنا في مراكز الايواء التي افتتحتها وكالة الغوث في مدينة غزة بسبب القصف الاسرائيلي العنيف على المنطقة ...

القصف العشوائي للأحياء السكنية في المحافظة الوسطى

وحول القصف العشوائي للأحياء السكنية في المحافظة الوسطى، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّحت بها أنور سليمان سالم درازين (35عاماً)، متزوج ولدي أسرة مكونة من (8 أفراد) ويسكن في منزل مكون من طبقتين في بلوك (2) في مخيم النصيرات، حول قصف منزله وسقوط عدد من الضحايا، جاء فيها:

"... عند حوالي الساعة 9:00 صباح يوم الجمعة الموافق 2014/7/25م. سمعت صوت قذائف مدفعية بفترات زمنية متباعدة، فقررت وضع أفراد أسرتي في منزل شقيقي يحيى القريب من منزلي لأنه مسقوف بالباطون ... حان موعد صلاة الظهر فذهبت إلى المسجد لأداء الصلاة ... طلبت من زوجتي الجلوس في منزل يحيى وعدم الخروج ومراعاة الأطفال وعدم السماح لهم بالخروج ... فرغت من صلاة الجمعة وعدت إلى المنزل كنت أسمع صوت انفجارات تفصل بينها فترات زمنية متقاربة (5دقائق ... صرخت على أولاد عمي غسان وياسر المسقوف منزلهم (بالأسبتوس) كي ينضموا إلينا للاحتماء في منزل شقيقي يحيى. وبالفعل حضر غسان وأسرته وشقيقه ياسر وأدخلنا السيدات في منزل يحيى بينما قررت أنا وغسان وياسر ونور محمد أبو دباغ (ابن شقيقي) بالجلوس في بيت الدرج الذي لا تتجاوز مساحته (4متر مربع) وكانت الساعة حوالي 14:20 من مساء يوم الجمعة الموافق 2014/7/25م ... كنا نتحدث وكان غسان يمازحني متسائلاً هل هذا الدرج سوف يحمينا وبعد دقائق شاهدت وهج وشعرت بحرارة في وجهي وبشيء يرفعني ويسقطني على الجالسين حولي ... شاهدت غسان ينزل رأسه للأسفل وكان بدون حراك. وشاهدت ياسر متكأ على زاوية الدرج ... شاهدت نور ملقى على الأرض وشاهدت باب الدرج وهو من الحديد مفتوح فخرجت مسرعاً وكنت أصرخ بصوت ... وهرولت مسافة (10متر) ثم سقطت على الأرض ... لم أصحوا إلا وأنا في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح. وأنا على سرير المشفى قال لي الأطباء أنني أصبت بشظية في الرأس وجرح في اليد اليسرى. وشاهدت ابني نهاد فأخبرني أن إخوانه عبد الكريم ومحمد وابن عمته نور قد استشهدوا وكان نهاد مصاب بشظية في الرأس، وابنتي أسماء أيضاً مصابة بشظايا في البطن والكبد واليد اليسرى. وأصيب في الحادث أيضاً: ابن أخي الطفل ماجد إسلام والطفلة شيماء ابنة شقيقي خالد. ثم حضر رجل لا أعرفه ملتحي وأبلغني أن غسان ونور وأولادي عبد الكريم ومحمد قد استشهدوا وبدأ يهدئ من روعي فخرجت من مبنى المستشفى إلى جهة ثلاجة الموتى لإلقاء نظرة الوداع على أولادي وأقاربي ... شاركت في جنازة التشييع وعلمت أن الحادث تسبب في استشهاد الطفل محمد رامز أبو قدوس (13عاماً) من أبناء الجيران... وعلمت أن زوجتي وأقاربيّ قد انتقلوا إلى مركز إيواء تابع (للأنروا) في مخيم النصيرات بمدرسة بنات النصيرات الإعدادية (أ). وفي اليوم الثاني تفقدت ما جرى وجدت آثار قذيفة أمام المنزل في الشارع وأضرار وآثار شظايا. وشقتي أيضاً أصابتها قذيفة وتسببت بوقوع أضرار. ... لاحقاً تم تحويل ياسر يوسف أبو دباغ من مستشفى الأقصى إلى جمهورية مصر العربية لاستكمال العلاج وبعد عدة أيام بتاريخ 2014/7/30م أعلن عن وفاته.

القصف العشوائي للأحياء السكنية شرق محافظة خان يونس

وحول القصف العشوائي للأحياء السكنية شرق محافظة خان يونس، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّحت بها أبرار محمد مسلم السميري البالغة من العمر (18 عاماً) وتقيم مع عائلتها المكونة من 7 أفراد في منزل مقام على مساحة 120 متر مسقوف بالأسبستوس في منطقة السريج شرق بلدة القرارة، على بعد حوالي كيلومتر واحد عن شريط الفصل الحدودي شرق خان يونس، وجاء فيها:

... عند حوالي الساعة 9:00 مساء الخميس الموافق 2014/7/16، اشتد إطلاق النار والقصف وشاهدت عمي ووالدي يجريان اتصالات بالإسعاف ويطلبون منهم مساعدتنا في الخروج من المنطقة، وكنت اسمع صوت حركة للدبابات ترتفع

وتقترب من المنطقة، كنت اجلس مع النساء في أحد غرف المنزل وكان في الغرفة معي ابنة عمي الطفلة سهر جمال السميري ، وشقيقتيها الطفلة زينب، وشوق، وشقيقهم الطفل محمد، وزوجة عمي جمال، زكية موسى محمد السميري، وأمي فاطمة علي السميري، وشقيقتي صفاء 14 عاماً، وشقيقي محمد 4 أعوام، وابنة عمي مقبولة، كنا نجلس جميعنا ونتحدث ونتابع ما يجري في غرفة مجاورة للغرفة الشمالية الغربية من منزل عمي جمال وكان الرجال يجلسون في تلك الغرفة ... عند حوالي الساعة 1:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2014/7/17، صحوت من النوم على اثر وهج شديد من اللهب، وشعرت وكأنني أصبت بصعقة كهربائية استمر لعدة لحظات وبعد ذلك شاهدت غبار ودخان كثيف وسمعت صوت صراخ من المتواجدين في المنزل، خرجت من الغرفة فشاهدت والدي يتفقد إخوتي وأبناء عمي وكان الدخان كثيف في المنزل، شعرت بدوار وسقطت على الأرض وفقدت الوعي، أفقت بعد ذلك فوجدت نفسي عند بيت الدرج ووجدت الجميع يحتمون عند بيت الدرج، وشاهدت ابنة عمي سهر وكانت مصابة والدماء تسيل من وجهها، كنت اشعر بألم في وجهي وفي ساقي وكنت اشعر بالخوف لاستمرار سماعي صوت الانفجارات واطلاق نار وكنت أخشى أن يقصف المنزل مجدداً، وشاهدت اسعد يحمل ابن عمي عبد الله جمال السميري (17 عاماً) ووضعه بجانبي وشاهدته مصاب في ساقيه، شاهدت ساقه ممزقة ويظهر العظم منها، وكنت أسمع صوت أنين عبد الله وسهر، وكان والدي يحاول الاتصال بالإسعاف لنقلنا إلى المستشفى، وكنت اسمع صوت الإسعافات من بعيد ولكنها لم تتمكن من الوصول إلينا اكثر من مرة بسبب القصف واطلاق النار المتواصل، وشاهدت زوجة عمي تحاول إسعاف ابنها عبد الله والمصابين في المنزل، ومن خلال حديث والدي والمتواجدين في المنزل بان سيارات السعاف لا تستطيع الوصول لان الطريق مقطوعة بسبب القصف ... بقينا في بيت الدرج وكنا نشعر بالخوف، وعلمت من حديث أفراد العائلة بأن صاروخاً اخترق الغرفة التي كنت اجلس فيها واخترق جدار الغرفة التي كان يجلس فيها الرجال في المنزل ثم انفجر ما أدى إلى إصابة المتواجدين بشظايا وجروح، وعند حوالي الساعة 7:00 صباحاً، قرر والدي الخروج من المنزل بعد فشل محاولات مساعدتنا في الخروج من المنطقة بواسطة الإسعاف أو الصليب ... طلب منا أن نحمل رايات بيضاء وان نمشي مع بعضنا البعض، قمت بتجهيز نفسي للخروج وذهبت لأغسل وجهي وعندها فوجئت عند وقوفي أمام المرآة، شاهدت حروق وجروح في وجهي، غسلت وجهي ووضعت قطعة قماش على الجروح وشاهدت اسعد يحمل ابن عمي عبد الله المصاب في ساقيه، وخرجنا من المنزل وسرنا باتجاه الغرب مسافة 500 متر تقريباً، وكنت أشاهد دبابات وجنود في الأراضي الزراعية المجاورة وفي مناطق مرتفعة في البلدة، وعند وصولنا إلى حي عبد الغفور سمعنا صوت انفجار شديد، وسمعت اسعد يقول بانهم سيتركون عبد الله لأنه فارق الحياة وبالفعل شاهدته يتركه بالقرب من منزل خليل عبد الغفور، وواصلنا السير حتى وصلنا إلى مقر بلدية القرارة، وهناك وجدنا سيارة مدنية نقلتني أنا وعمي جمال وابنته شروق وزينب وسهر إلى مستشفى ناصر الطبي، وبعد وصولنا بحوالي 5 دقائق وصل باقي أفراد العائلة إلى المستشفى بواسطة سيارة إسعاف، بينما علمت من أفراد أسرتي بان سيارات الإسعاف تمكنت بعد ساعات من خروجنا من بلدة القرارة من انتشال جثة ابن عمي عبد الله ... خضعت للعلاج وتبين باني مصابة بشظايا وجروح في الوجه، والساقين وخضعت للعلاج لمدة 10 أيام، وبعد ذلك انتقلت إلى مركز إيواء مقابل لمستشفى ناصر مع أفراد عائلتي، وبعد إعلان وقف اطلاق النار عدت مع عائلتي إلى منزلنا وشاهدت الأضرار التي لحقت به في النوافذ والجدران نتيجة القصف وتوغل قوات الاحتلال، وشاهدت الدمار في الغرفة التي أصبت فيها خلال تواجدي في منزل عمي جمال السميري..."

القصف العشوائي للأحياء السكنية في محافظة رفح

وحول القصف العشوائي المكثف الذي استهدف المناطق الشرقية من محافظة رفح صرّح أحمد حلمي عبد الكريم النحال، (36 عاماً)، متزوج وعائلته مكونة من (6 افراد) من بينهم (4) أطفال ويسكن بالقرب من مسجد حمزة في منطقة خربة العدس الواقعة في مدينة رفح، بإفادة مشفوعة بالقسم جاء فيها:

"... ساعات مساء يوم الخميس الموافق 2014/7/31، علمت من وسائل الاعلام عن اتفاق على تهدئة تبدأ منذ صباح اليوم التالي، حيث دعاني عمي حمد قشطة والد زوجتي وعائلتي لتناول طعام الغذاء في اليوم التالي الجمعة الموافق 2014/8/1، وقبل مغادرة منزلي كنت أسمع صوت انفجارات متكررة ولكن بعيدة، وكنت أعتقد انها مجرد أصوات حتى تتم التهدئة، ولكنها كانت متكررة واشتدت عند حوالي الساعة 10:00 من صباح اليوم ذاته، ولكنها كانت بعيدة ... قررت التوجه لمنزل عمي حمد قشطة، وجلست برفقته وكنا نتبادل الحديث عن الوضع ... وبعد وصلي لمنزلهم بحوالي (30) دقيقة، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح اليوم المذكور وبينما كنت أهم بمغادرة المنزل برفقة محمد شقيق زوجتي لأداء الصلاة ... كنا في حوش المنزل سمعت صوت انفجار، وكان قريب جداً، فعدنا وبمجرد دخولنا بيت الدرج سمعت صوت انفجار ثان اهتز له المنزل ... تجمعنا في الصالة فافتقدنا صفاء ... توجهت زوجتي وفاء باتجاه المطبخ الكائن في الجهة الشرقية من المنزل، وسمعت صوت صراخها، فتوجهنا نحوها مسرعين، فشاهدت صفاء شقيقة زوجتي على الأرض، وعليها اثار الدماء فقمت على الفور انا وشقيقها محمد بإخراجها حيث حملها محمد ووضعها في سيارتي الخاصة من نوع هوندا رمادية اللون (سلفر)، ورافقني شقيقاها محمد ومحمود ووالدتها، واتجهت بالسيارة نحو مقر الهلال الأحمر الفلسطيني الكائن في خربة العدس، ولكن لم نجد سيارات إسعاف حيث كانت جميعها في الميدان فسلكنا طريق قرب مسجد حمزة، كنت أشاهد عائلات تهرب وكان تجمع كبير للمواطنين على المفترقات وصلت إلى شارع عوني ضهير في حي الجنينة، حيث شاهدت عشرات العائلات الهاربة، إما سيراً على الأقدام أو على دراجات نارية أو سيارات ... وصلت إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار الكائن في حي الجنينة، وأدخلناها قسم الاستقبال حيث قام الأطباء بإجراء اللازم لها، وكان الاستقبال مليء بالمصابين بعضهم على الأسرة وأخرين على المقاعد، وكان عشرات المواطنين بينهم نساء وأطفال في كل مكان من المستشفى، وبقيت في المستشفى، وكان صوت الانفجارات شديد في المناطق القريبة، حيث قام الاشخاص المكلفين بمعالجة المرضى بعمل الإسعافات الأولية اللازمة، وبعد حوالي نصف ساعة اخبرونا في المستشفى أنها بحاجة للتحويل لمستشفى ناصر بخانيونس (مجمع ناصر الطبي)، وتم تحويلها رافقتها والدتها في سيارة إسعاف وكان معها حالتين من المصابين وعدت برفقة اخوانها محمد ومحمود للبيت ... عند حوالي الساعة 15:30 من مساء الجمعة ذاته، تلقينا اتصال هاتفي من والدتها يفيد بانها توفيت في مستشفى ناصر بخان يونس..."

عدسة :محمد الحجار

ثانياً/ قصف وتدمير منازل بعينها بالطائرات النفاثة دون تحذير مسبق:

تشير أعمال المراقبة والتوثيق التي واصلها مركز الميزان خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حوَّلت المنازل السكنية إلى أهداف عسكرية لهجماتها، حيث شكل الهجوم بالطائرات النفاثة والصواريخ التي تطلق من البر والبحر على منازل سكنية بعينها أحد معالم الهجوم الحربي الأخير. وكانت جرائم قصف المنازل السكنية دون تحذير مسبق هي الأبرز خلال تلك الفترة، حيث ظهر بشكل واضح ليس فقط عدم اكتراث قوات الاحتلال بحياة المدنيين بل تعمدها إيقاع أكبر عدد من الضحايا. يورد التقرير أبرز حالات قصف المنازل السكنية دون تحذير مدعمة بإفادات مشفوعة بالقسم على النحو الآتي:

قصف منزل عائلة البطش في حي التفاح شرق غزة

قصفت طائرة حربية إسرائيلية بصاروخين عند حوالي الساعة 10:30 من مساء يوم السبت الموافق 2014/7/12، منزل المواطن ماجد صبحي إسماعيل البطش (50 عاماً) من سكان شارع النخيل في حي التفاح شرق مدينة غزة، ما أدى إلى تدميره بشكل كلي. كما أدى إلى تدمير منزلين آخرين بشكل بالغ يعودان لأخوي صاحب المنزل المستهدف ويقعان بجوار المنزل المستهدف مباشرة ويعود الأول لنعمان صبحي البطش، والثاني للأخوين علاء وعصام صبحي البطش، وأدى الحادث إلى قتل (19) مواطناً، منهم (6) أطفال و (3) نساء، كما أصيب في الحادث (16) مواطناً منهم (3) أطفال و(3) نساء ووصفت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة جراح أربعة منهم بالخطرة منهم مدير عام الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة اللواء تيسير مصطفى البطش (48 عاماً) والذي كان في زيارة لأبناء عمه في منزل ماجد المستهدف، وجميعهم من عائلة البطش، والشهداء هم: صاحب المنزل ماجد صبحي إسماعيل البطش (50 عاماً)، وأبناء صاحب المنزل خالد ماجد صبحي البطش (20 عاماً)، منار ماجد صبحي البطش (13 عاماً)، ابراهيم ماجد صبحي البطش (18 عاماً)، جلال ماجد صبحي البطش (26 عاماً)، محمود ماجد صبحي البطش (22 عاماً)، مروى ماجد صبحي البطش (7 أعوام)، بهاء ماجد صبحي البطش (28 عاماً)، وزوجة صاحب المنزل ماجد أمال حسن محمد علي البطش (49 عاماً). سماح علاء صبحي البطش (20 عاماً) وهي حامل في الشهر الثامن وهي زوجة الشهيد بهاء، وابنتها الطفلة آمال بهاء ماجد البطش (عام ونصف)، واستشهد أيضاً في المنزل نفسه ناهض نعيم صبحي البطش (41 عاماً) حيث كان في زيارة لمنزل عمه، عزيزة يوسف أحمد البطش (59 عاماً) وهي زوجة نعمان البطش أحد المصابين في الحادث وله منزل مجاور لمنزل اخيه المستهدف، قصي عصام صبحي البطش (12 عاماً) وكان ويقطن في منزله بجوار منزل عمه ماجد المستهدف، وشقيقه محمد عصام صبحي البطش (17 عاماً)، وفي المنزل نفسه أيضاً استشهد كل من يحيى علاء صبحي البطش (18 عاماً)، وأنس علاء صبحي البطش (7 أعوام)،عبد الله نبيل عبد القادر البطش(22عاما).

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها أحمد نعمان صبحي البطش، 27 عاماً، وهو ابن أخ صاحب المنزل المستهدف *ماجد صبحي البطش 52*، وأحد المصابين في القصف، حيث يقع منزله *بجوار منزل عمه المكون من طابقين من الباطون، جاء فيها:*

"... عند حوالي الساعة 9:30 من مساء يوم السبت الموافق 12 يوليو2014 ، كنت أتواجد في منزل عمي ماجد صبحي البطش، وكان يتواجد في داخل المنزل عمي ماجد وزوجته آمال وأولادهم بهاء، وجلال، وخالد، ومحمود وإبراهيم، ومروة، ومنار، وكذلك سماح علاء البطش زوجة بهاء وهي حامل بشهرها الثامن وابنتهما امال وهي طفلة رضيعة، وشاهدت عندهم أولاد أعمامي وهم يحيى علاء البطش وأخيه أنس وهو طفل، ومحمد عصام البطش وأخيه قصي وهما طفلين أيضاً. كان

أفراد العائلة يتجمعون بمنزل عمي ماجد كالعادة، وكنا نشعر بالخوف الشديد من صوت الانفجارات الناجمة عن القصف الجوي الإسرائيلي لمناطق متفرقة من المدينة، وكنت أسمع صوت تحليق كثيف للطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء المدينة. بعد أذان العشاء، قررنا أن نصلي العشاء والتراويح في المنزل بسبب إغلاق مسجد الحرمين المجاور لمنزلنا بسبب الحرب وبسبب كثرة عددنا داخل منزل عمي ماجد قررت أنا وعدد من أولاد أعمامي الصلاة داخل منزلي المجاور لمنزل عمي. وفعلا مع حوالي الساعة 22:05 من مساء اليوم نفسه تركت منزل عمي وتوجهت إلى منزلي وفجأة شعرت بضغط هواء شديد جدا دفعني من مكاني لعدة أمتار وانهارت جدران منزلنا وانتشر دخان أسود كثيف جدا في المكان وانهار الركام فوقنا وشاهدت أعمدة نيران تتصاعد في المكان ثم سمعت أصوات أولاد أعمامي ممن كانوا يصلون معي في المنزل ينطقون الشهادة ويتألمون، وكنت أشعر بألم شديد جدا في مختلف أنحاء جسمي وشعرت بأنني قد أصبت بحروق فبدأت أزحف على يدي وأتحسس المكان وسط الظلام الدامس لكي أخرج من المنزل خوفا من معاودة قصفه مرة ثانية كما اعتدنا من طائرات الاحتلال خلال أيام العدوان الحالي "الجرف الصامد". وفعلا زحفت خارج المنزل الى الممر المؤدي الى منزل عمي ماجد فرأيت منزله مدمرا بالكامل ثم بدأت أصرخ وأطلب النجدة، ثم شاهدت عددا من المواطنين من الجيران يتوقفون على الباب الخارجي المؤدي لمنازلنا ولكنهم كانوا خائفين من التقدم نحو المنزل، وحينها ركضت نحوهم وقلت لهم بأن منزل عمي ماجد قد تعرض للقصف وطلبت منهم الاتصال على الإسعاف والمساعدة في انتشال أفراد أسرة عمي من تحت الأنقاض، عندها تقدم عددا من الشبان من أهل الحي نحو منزل عمي ماجد ثم وضعوني جانبا لحين وصول سيارات الإسعاف وبعدها أحضر الشبان أسامة ابن عمي مصباح بجواري فرأيت قدمه اليمنى مبتورة وشاهدت آثار حروق على انحاء متفرقة من جسمه ثم أحضر الشبان جدتي لوالدي أم عصام 80 عاما فشاهدتها مصابة في يدها اليمنى وفي أنحاء متفرقة من الجسم، وفي الأثناء حضرت سيارات الإسعاف إلى المكان فوضعوني أنا وأسامة وجدتي أم عصام بسيارة إسعاف ونقلوني إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. شاهدت وأنا في المستشفى نحو 50 شخص ممن أصيبوا بقصف منزل عمي بينهم والدي 68 عاما وعمي تيسير وعددا من أفراد العائلة ومن الجيران معظمهم من النساء والأطفال، ورأيت طواقم الإسعاف تحضر الى المستشفى عددا من الشهداء من داخل منزل عمي ماجد المستهدف حيث رأيت معظمهم ممزقين إلى أشلاء ففقدت الوعي من هول الصدمة. وفي صباح اليوم التالي توجهت الى ثلاجات الموتى في المستشفى وقابلت بعض شبان العائلة داخل الثلاجات وألقيت نظرة على جثامين الشهداء من أفراد العائلة، حيث استشهد بقصف منزل عمي كلا من/ عمي ماجد وزوجته وأولاده بهاء وجلال وإبراهيم ومحمود وخالد ومنار ومروة، وكذلك سماح زوجة بهاء وابنته أمال ووالدتي عزيزة يوسف البطش 55 عاما، وأولاد أعمامي ناهض نعيم البطش 41 عاما ومحمد وقصي أولاد عمي عصام، وأنس ويحيى أولاد عمي علاء"

قصف بناية الدالي السكنية وسط خان يونس

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلي النفاثة، عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2014/7/29، بناية سكنية تعود ملكيتها للمواطن كرم محمد محمود الدالي، مقامة على مساحة 400م2 ومكونة من 4 طوابق، وتقطنها 5 عائلات مستأجرة. وتقع البناية في منطقة المحطة وسط خان يونس، أسفر القصف عن تدمير البناية بشكل كامل على رؤوس ساكنيها، وإلحاق أضرار بالغة في عدد من المنازل المجاورة، وعلى الفور هرعت إلى المكان طواقم الإسعاف والدفاع المدني وعملت على انتشال الضحايا من القتلى والمصابين من المنزل المستهدف والمنازل المجاورة، واستمرت عمليات البحث حتى صباح اليوم التالي حيث تمكنت طواقم الإسعاف من انتشال (34) قتيل من تحت الأنقاض و (27) جريح وصفت جراح عدد منهم بانها خطيرة.

وحول هذا الهجوم يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّحت بها هناء عطية محمود النجار، (46 عاماً)، تسكن مع عائلتها المكونة من (9) أفراد في شقة مستأجرة في بناية كرم محمد محمود الدالي، المكونة من 4 طبقات، ومقامة على مساحة 200 م^2، في حي المحطة، غرب خانيونس، جاء فيها:

"... في صباح يوم الثلاثاء الموافق 2014/7/29، ثاني أيام عيد الفطر، بينما كنت نائمة في صالون المنزل، وزوجي وأبنائي جميعاً كانوا نائمين بقربي في نفس الصالون، حيث كنا نشعر انه أكثر أمانا من باقي أجزاء المنزل، وعيت على نفسي وجسدي مدفون تحت الركام والرمال، وكان رأسي فقط فوق الأرض ... شعرت بظهري وأقدامي يؤلماني بشدة، وكنت مختنقة وأتنفس بصعوبة وشعرت بأنني مصابة، وشاهدت مجموعة من الشبان حولي يحاولون مساعدتي وإخراجي، وكانوا يحفرون من حولي ويزيلون الركام عني ... كنت أحاول الالتفات حولي والبحث عن أبنائي فلم أرى أيا منهم في تلك اللحظات، كنت أقول لهم اتركوني وابحثوا عن أبنائي، واستمروا بالحفر من حوالي وبعد دقائق شاهدت شاباً يحمل طفلتي نور ووضعوها بالقرب مني، كان الغبار يغطي وجهها وشعرها، وكانت تبكي وتصرخ، وشاهدت مجموعة أخرى من الشبان يحاولون إخراج ابنتي ألاء التي وجدوها بعد 20 دقيقة تقريباً مدفونة تحت الركام بمكان قريب مني وسمعتهم يقولون بأنها تتنفس ولازالت على قيد الحياة ... أفقت ووجدت نفسي على سرير داخل المستشفى عند حوالي الساعة 8:30 صباحاً، وشاهدت شقيقاتي يبكين بجانبي، سألتهم ماذا حدث، وأين زوجي وأبنائي، وأخبروني بأنهم مصابون فقط، وأخبروني بأن المنزل قد قصف بطائرة حربية أثناء نومنا، ولكني علمت بالنهاية بأن زوجي جميل أحمد حامد النجار، وأبنائي وائل، ومحمد، وابنتي ولاء، وأية، ودعاء، وحفيدتي ليالي جميعهم قد استشهدوا، واني مصابة بكسر في عظام الضهر، وابنتي ألاء مصابة بقطع في أوتار وأعصاب اليد اليسرى وبانها بحاجة لتحويلة علاج للخارج، وطفلي كريم كان مصاباً بحروق في وجهه وجسده وانه قد ادخل لقسم العناية المركزة، وفي حوالي الساعة 10:00 صباحاً قاموا بنقلي إلى منزل شقيقي محمد عطية الدالي، كنت اصرخ وأبكي طوال الطريق وأطلب منهم رؤية أبنائي للمرة الأخيرة ولكنهم رفضوا لان أبنائي كانوا عبارة عن أشلاء..."

قصف منزل يعود لعائلة ماضي شرق محافظة الوسطى

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 14:30 من مساء يوم السبت الموافق 2014/8/2، بصاروخ من طائرة نفاثة، منزل يوسف داوود عبد المنعم أبو ماضي (68 عاماً)، والواقع قرب النادي الأهلي في مخيم النصيرات، وهو مكون من (3 طبقات)، على مساحة (280 م^2)، وتقطن فيه (5 عائلات) قوامها (21 فرد). وقد أسفر القصف عن تدمير المنزل بشكل كلي واستشهاد (6) من سكانه، وإصابة (10) بجراح، من بينهم (3 أطفال)، (4 نساء)، من بين النساء السيدة ميسرة أبو ماضي التي كانت حامل في الشهر السابع وتسبب في إجهاض الجنين. والشهداء هم: يوسف داوود عبدالمنعم أبو ماضي (68 عاماً)، عبدالكريم يوسف أبو ماضي (23 عاماً)، حسن يوسف داوود أبو ماضي (18 عاماً)، أمين يوسف داوود أبو ماضي (8 سنوات)، يوسف شادي يوسف أبو ماضي، حلا شادي يوسف أبو ماضي (10 أيام).

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّحت بها رئيسة خليل عبد المنعم أبو ماضي، (53 عاماً)، وهي تسكن منزل مكون من ثلاث طبقات ومقام على مساحة (230م2) ومساحة الأرض تبلغ (350م2) ويقع جنوب غرب النادي الأهلي في مخيم النصيرات، حول القصف العشوائي الذي استهدف منزلها، وجاء فيها:

"... عند حوالي الساعة 2:30 من ظهر يوم السبت الموافق 2014/8/2م. بينما كنت في المنزل أنا وجميع أفراد الأسرة أولادي وأحفادي وزوجي باستثناء ابنتي صابرين وزوجة ابني عبد الله وهي صفاء ... كنت أجلس في المظلة وعندي ابني سليمان وشادي وعبد الله وزوجة سليمان وابنته نور، وابن ابني يوسف ... كان الوضع هادئ باستثناء إنني قبل ساعة سمعت صوت قصف ونظرت من النافذة عرفته في حقل زيتون غرب منزلنا بحوالي 60 متر. وحضرت سيارات الإسعاف والمطافئ حيث سمعت أصواتها في المنطقة ... كنت جالسة على كرسيّ فجأة شعرت إنني انقلبت من على الكرسي لعدة أمتار غرباً ... شاهدت غباراً شديداً يغطى المكان لم أستطع مشاهدة أولادي ... صرخت على أولادي وقلت أين أنتم يا أولادي لكنني لم أشاهدهم وشاهدت نور عبارة عن ضوء للشمس من فتحة في الجدار من جهة أرض فضاء لعائلة أبو السبح ... ألقيت بنفسي ناحية الفتحة فوجدت نفسي خارج المنزل ... لحق بي أولادي سليمان وشادي وعبد الله وكانوا يريدون حملي لكنني أمرتهم بالهرب ... وصلت إلى الشارع وكنت حافية القدمين وشعرت بحرارة رمال الشارع وشعرت بألم في رجلي اليسرى

ورأسي وسمعت صوت انهيار في منزلي... حضر الجيران لمكان منزلي لكنني لم أنظر إلى الخلف حيث منزلي وبقيت أهرول شمالاً ... وصلت إلى منزل في آخر الشارع لعائلة العصار وفي منزل العصار غسلت وجهي وقام زوجها بمساعدتي وأركبني في السيارة التي كانت متوقفة أمام منزله ونقلني إلى عيادة النصيرات الحكومية ... أجريت لي إسعافات أولية ونقلوني إلى مستشفى شهداء الأقصى بواسطة سيارة الإسعاف حيث أجري لي هناك ما يلزم طبياً مثل صور الأشعة لرأسي وأقدامي السفلية مكثت مدة ساعة طلبت من الأطباء أن يخبروني عن مصير أولادي، لكنهم لم يفيدوني وقالوا فقط أنهم مصابين وسيتم علاجهم، ثم قام أحد أقاربي بإخراجي من المستشفى وعدت إلى منزل أولاد زوجي في النصيرات ... حضر شقيقي حازم خليل أبو ماضي (30عاماً) وقال لي: يعوض عليكي الله يا أختي. فقلت له من؟ فقال زوجك أبو محمود ... عبد الكريم وحسن وأمين ويوسف وحلا جميعهم قد استشهدوا ... قال لي شقيقي أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بقصف المنزل وتدميره بشكل كلي، كما أصيب ابني شادي ونجله محمود ومحمد، وأصيب أيضاً ابني عبد الله وسليمان باختناق وجروح، وابنتي سيرين، وخليل نجل إبراهيم ، وزوجة ابني شادي ..."

قصف منزل يعود لعائلة النجار في منطقة معن شرق خان يونس

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، عند حوالي الساعة 3:10 فجر يوم السبت الموافق 2014/7/26، بصاروخ واحد على الأقل منزل المواطن سمير حسين محمد النجار، في منطقة الشيخ ناصر شرق خان يونس، والمكون من ثلاثة طبقات، وتقطنه 3 عائلات قوامها، 17 فرداً، وكان معهم 9 أشخاص من أقاربهم من سكان بلدة خزاعة، لجؤوا إليهم بعد خروجهم قسرا من منازلهم نتيجة القصف المدفعي وتوغل قوات الاحتلال في بلدة خزاعة. وتسبب القصف في تدمير المنزل بشكل كامل على رؤوس ساكنيه ما أسفر عن قتل 19 شخصاً من أفراد العائلة من بينهم 11 طفلاً، و6 نساء، فيما لم ينج من القصف إلا 6 أشخاص أصيبوا بجروح ما بين متوسطة وخطيرة، والقتلى هم: سمير حسين محمد النجار، 58 عاماً، وزوجته غالية محمد احمد النجار، 56 عاماً، وأبناؤه : ماجد سمير النجار، 19عاماً، وكفاح سمير النجار، 24 عاماً. إخلاص سمير حسين النجار 26 عاماً وأبنائها أمير حمودة حسين النجار عامان، إسلام حمودة حسين النجار 3 أعوام، وأميرة حمودة حسين النجار عامان 8 أشهر. وزوجة ابنه حسين واثنين من أبنائها وهم: ريهام فايز النجار 25 عاماً، وهي حامل، وسمير حسين سمير النجار عام ونصف، ومعتز حسين سمير النجار6 أعوام، وزوجة ابنه محمد وطفلتها وهما: إيمان صلاح محمود النجار 23 عاماً، وهي حامل، وطفلتها غالية محمد سمير النجار، عام ونصف، و6 أشخاص من الأقارب هم: براءة صلاح محمود الرقب، 11 عاماً، خليل محمد أحمد النجار، 60 عاماً، وروان خالد محمد النجار، 17عاماً، وشقيقها أحمد خالد محمد النجار14 عاماً، وسمية حرب النجار 50 عاماً، وابنها، هاني سليمان محمد النجار،7 أعوام.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها محمد سمير النجار، البالغ من العمر (20 عاماً)، ويسكن في شارع خالد بن الوليد في بني سهيلا شرق منطقة الشيخ ناصر بخان يونس، في شقة في الطابق الثالث من منزل عائلته المكون من ثلاث طوابق وبدروم، ويسكن الطابق الأول والده (53 عام)، ووالدته غالية محمد أحمد النجار (56 عام)، وإخوته ماجد (19 عام)، كفاح (22 عام)، غدير (16 عام)، ريم (11 عام)، ويسكن الطابق الثاني، شقيقه حسين (28 عام)، وهو متزوج من ريهام محمد فايز النجار (26 عام)، ولديه أربعة أبناء حسام (7 أعوام) معتز (6 أعوام)، ألفت (4 أعوام)، سمير (2 عامين). وجاء في إفادته:

... بسبب تحذير الجانب الاسرائيلي بواسطة مناشير لسكان المنطقة الشرقية بضرورة اخلاء منازلهم والتوجه إلى خان يونس البلد، لجأ إلينا خالي سليمان محمد أحمد النجار، وزوجته سمية حرب يوسف النجار، وابنه هاني وهم من سكان بلدة خزاعة، ولجأ الينا أيضاً أبناء خالي أحمد خالد محمد النجار، وروان خالد أحمد النجار، ولجأ إلينا أيضاً خالي خليل محمد أحمد النجار، ولجأت أيضاً أختي اخلاص (30 عام)، وابنها اسلام حمودة ابو شهلة (4 أعوام)، وأمير حمودة أبو شهلة (عامين)، أميرة حمودة خالد أبو شهلة (6 أشهر)، ولجأت أيضاً إلينا شقيقة زوجتي براء صلاح محمود الرقب، وذهبت أختي غدير وريم

إلى منزل أختي المتزوجة وتسكن خان يونس البلد ... عند حوالي الساعة 03:00 من فجر يوم السبت 2014/07/26م كان أخي حسين وزوجته وأبنائه في شقته في الطابق الثاني وباقي من في المنزل في الطابق الأول فجلست النساء في الصالون، وجلس الرجال في غرفة الضيوف حيث كان شهر رمضان المبارك وبعد أن تناولنا وجبة السحور جلسنا لنحتسي الشاي ... فجأة شاهدت نار تشتعل أمامي وهبت في وجهي وبعدها لم أرى شيء ولم أستطع الحركة وسمعت صوت ضجيج وأشخاص يكبرون وصوت ابراهيم ابن عمي يقول "منزل عمي سمير انضرب" وبعدها بدأت بالصراخ على أبناء عمي فرد على أحدهم وقال لي علّى صوتك وإذا رأيت نور قولي لي وبعد حوالي ساعة إلا ثلث شاهدت من فراغ صغير جداً إشعاع نور كشاف وبعدها سمعت أناس يصرخون ويقولون " في واحد حي" وبدأوا بالحفر بجانبي وأول من شاهدته عدنان النجار ابن عمي ... أفقت وأنا في سيارة الاسعاف والمسعف ينظف وجهي وبعدها فقدت وعيي مرة أخرى وأفقت وأنا على سرير في المستشفى والأطباء من حولي ... شاهدت والدي زوجتي وسألوني أين إيمان وبراء؟ قلت لهم لا أعلم، وبعدها شاهدت أقاربي حوالي وقالوا لي أنت بخير فسألتهم عن أهلي فقالوا لي أنهم بخير ... شاهدت اخي حسين على السرير المجاور والغبار يغطيه فقال لي الطبيب هذا أخوك حسين، وبعد لحظات شاهدت محمد ابراهيم النجار وهو ابن عمي يحمل هاني ابن خالي سليمان والدماء تسيل منه وقال لي احد الاطباء تعال معي شوف خالك سليمان وذهبت معه فشاهدت خالي سليمان وبه جروح وحروق وبعدها أجلسني على السرير وبقيت أسأل عن والدي ووالدتي فقال لي الطبيب ادعي لهم بالرحمة ... ادركت انهما قد فارقا الحياة جراء ... ذهبت إلى غرفة ثلاجة الموتى، فشاهدت والدي متوفى وملطخ بالدماء ورأسه به قطع غائر، وبعدها لم أستطع رؤية الباقين وخرجت من غرفة ثلاجة الموتى وجلست على كرسي أمامها وأقاربي من حولي وانتظرنا إلى أن حان وقت صلاة الظهر، وشاهدت عدد من الأقارب يتجمعون لأخذ الشهداء وهم والدي سمير حسين حمد النجار ووالدتي غالية محمد أحمد النجار، وأختي كفاح سمير حسين النجار، أخي ماجد سمير حسين النجار، أختي اخلاص سمير حسين أبو شهلة وابنها اسلام حمودة خالد أبو شهلة، وأميرة حمودة خالد أبو شهلة، وأمير حمودة خالد أبو شهلة، وزوجتي ايمان صلاح محمود النجار وأختها براء صلاح محمود الرقب وابنتي غالية محمد سمير النجار وزوجة أخي حسين ريهام فايز النجار وابنهم سمير حسين سمير النجار ومعتز حسين سمير النجار وابنة خالي روان خالد محمد النجار وأحمد خالد محمد النجار، وخالي خليل محمد أحمد النجار، وزوجة خالي سليمان سمية حرب يوسف النجار، وابنهم هاني سيلمان محمد النجار، ثم حملوهم ونقلوهم بواسطة سيارة تابعة لبلدية بني سهيلا إلى مسجد حمزة ابن عبد المطلب في وسط بني سهيلا وتمت صلاة الجنازة عليهم بعد صلاة الظهر ثم توجهنا إلى مقبرة بني سهيلا وتم دفن السيدات في قبر جماعي والرجال في قبر جماعي آخر."

قصف منزل يعود لعائلة زعرب في مدينة رفح

قصفت الطائرات الحربية بصاروخين اثنين، عند حوالي الساعة 23:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2014/8/1، منزل المواطن رأفت عودة زعرب، الكائن في الحي السعودي مشروع (UNDP)، أسفر القصف عن تدمير المنزل على رؤوس ساكنيه. وتسبب القصف في قتل (15) شخصاً من الأقارب داخل المنزل، بينهم (10) أطفال، و(4) نساء، وهم: رأفت عودة محمد زعرب، (51 عاماً)، سناء نعمان محمد زعرب، (41 عاماً)، أمير رأفت عودة زعرب، (15 عاماً)، عدي رأفت عودة زعرب، (13 عاماً)، شهد رأفت عودة زعرب، (10 أعوام)، خالد رأفت عودة زعرب، (8 أعوام)، صبحة مصطفى درويش زعرب، (66 عاماً)، سعاد نعمان محمد زعرب، (40 عاماً)، أحمد مصطفى عبد زعرب، (15 عاماً)، محمد مصطفى عبد زعرب، (12 عاماً)، وليد مصطفى عبد زعرب، (6 أعوام)، معتصم مصطفى عبد زعرب، عامان اثنين)، أحلام نعمان محمد صيام، (43 عاماً)، روان نشأت يوسف صيام، (8 أعوام)، رامي نشأت يوسف صيام، (15 عاماً).

وحول قصف منزلهم أفادت **شيرين رأفت عودة زعرب، البالغة من العمر (17 عاماً)**، واحدة من الناجين من العائلة بما يأتي:

".... أثناء تواجدنا بداخل منزل والدي عند حوالي الساعة 23:00 من مساء يوم الجمعة 2014/08/01م بينما كنا جميعاً نائمين بالطابق الأرضي لمنزل والدي المكون من طبقتين والبالغة مساحته (130م) كنت بالغرفة الشرقية من الطابق الأرضي برفقة شقيقتي شيماء وخالتي أحلام وأبنائها رامي وروان، وخالتي سعاد وأبنائها ألاء وسجى ووليد ومعتصم، أفقت من نومي ولم أتمكن من رؤية شيء كان الظلام حالكاً تحسست جسدي فوجدت نفسي شبه مغطاة بالحجارة ركزت النظر فوجدت نفسي وسط ركام وحجارة حركت نفسي وبدأت أزيح الحجارة والأتربة عن جسدي ... شعرت بضيق نفس ورائحة دخان تنتشر في المكان وغبار كثيف جداً يغطي جسدي ... أخذت أصرخ بصوت عالي على والدي وأمي وزحفت بصعوبة جداً حتى سمعت صوت طفلة كانت بجواري وعرفت أنها ابنة خالتي آلاء، وكانت تصرخ على أمها وتبكي وصلت إليها شاهدتها وكانت مكسوة بالغبار والحجارة فوق جسدها، ساعدتها على النهوض والسير برفقتي ... خرجنا من المنزل بصعوبة بسبب تعثرنا في الحجارة والركام باتجاه الشارع العام ... سمعت صوت يصرخ علينا، فعدت باتجاه مصدر الصوت كان صوت شقيقتي وكنت أحاول الوصول إليها بالنداء عليها بالصوت حتى تمكنت من الوصول لها ... شاهدت أختي شيرين تحت الحجارة وساعدتها على الخروج من تحت الحجارة وخرجنا إلى الشارع العام ... شاهدت ناس يركضون بالشارع هنا وهناك وحالة من الخوف بين المواطنين حاولنا طلب المساعدة منهم فلم يتمكن أحد من مساعدتنا ... وكنا نركض حيناً ونمشي حيناً آخر، ثم نتوقف لنرتاح حتى وصلنا بالقرب من مدرسة تابعة لوكالة الغوث (الأونروا) بالحي السعودي غرب مدينة رفح ... وصلت سيارة اسعاف للمكان، فركبنا بها وشاهدت وأنا بداخل سيارة الإسعاف رجل يحمل طفل رضيع ويبكي عليه قائلاً الله يرحمك يابا ... توقفت سيارة الإسعاف ووضعوا بها جثة شخص شاهدتها بدون رأس، فبدأنا بالصراخ وشعرت بالخوف الشديد من ذلك المنظر وطالبنا انزالنا من سيارة الإسعاف ... غادرنا سيارة الاسعاف وركبنا سيارة إسعاف أخرى شاهدت ابنة خالتي سها مصابة وشقيقتها ألاء بداخلها ونقلنا للمستشفى الاماراتي بحي تل السلطان غربي مدينة رفح وهناك عملوا لنا اسعافات أولية وتقديم العلاج اللازم وكنت مصابة بكسر في ساقي اليمنى وحروق في جسمي ورضوض في جميع أنحاء جسمي، فلم ألاحظ أي شخص من أفراد عائلتي، وفي صباح يوم السبت الموافق 2014/08/02م أخبرني الأطباء بمقتل جميع أفراد عائلتي المتواجدين بالمنزل الذي تم استهدافه من قبل طائرات الاحتلال الاسرائيلية وهم والدي رأفت زعرب، والدتي سناء زعرب وأشقائي أمير وعدى وشهد وخالد وجدتي صبحية زعرب وخالتي سعاد زعرب وأبنائها محمد زعرب وأحمد ومعتصم ووليد وخالتي أحلام وأبنائها رامي صيام وروان صيام وطفل من عائلة أبو عاصي يسكن بجوار منزلنا".

عدسة : ياسر قديح

ثالثاً/ قصف وتدمير منازل بعينها بالطائرات النفاثة بعد تحذيرها:

في سياق السياسة التي انتهجتها قوات الاحتلال في الهدم والتدمير المنظم للمنازل السكنية وغيرها من الأعيان المدنية، خلال هجومها الحربي واسع النطاق على قطاع غزة، تنوعت أساليب وطرق الهدم والتدمير، حيث استخدمت الهجمات الصاروخية والمدفعية وشاركت الطائرات والدبابات والجرافات بأنواعها المختلفة في هدم وتدمير المساكن.

وقد اتخذ التحذير أشكالاً متنوعة منها استخدام الهواتف الخليوية واستخدام الهواتف الأرضية للمنازل المستهدفة، واستخدام هواتف الجيران ومطالبتهم بتحذير جيرانهم، وأخيراً التحذير بالصواريخ القاتلة.

وتشير أعمال الرصد والتوثيق التي واصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال الهجوم على قطاع غزة، بأن عشرات الضحايا من المدنيين سقطوا نتيجة قصف منازل سكنية بعد تحذيرها، حيث أن قوات الاحتلال لم تعطِ سكان تلك المنازل وسكان المنازل المجاورة الوقت الكافي لإخلائها، وفي حالات أخرى وقع عدد من الضحايا نتيجة استخدام صواريخ تحدث دماراً هائلاً وينتج عنها تتطاير للشظايا والركام مئات الأمتار محدثة اضرار مادية المنازل السكنية المجاورة وسقوط قتلى وجرحى في صفوف ساكنيها.

كما انا استخدام قوات الاحتلال أساليب تحذير بأشكال متنوعة وبرسائل تحذيرية مختلفة، تسبب في حدوث حالة من الارتباك والفوضى لمئات من الأسر ودفعت أحياء سكنية كاملة على اخلاء منازلها واللجوء الى مراكز الايواء، خوفاً من استهداف منازلهم بعد تلقيهم اتصالات مسجلة تحمل رسائل تحذيرية مختلفة وكانت تتم بشكل عشوائي.

كما رصد المركز حالات تم فيها استهداف منازل سكنية بالقصف، وملاحقة واستهداف ساكنيها بالقصف أثناء محاولتهم اخلائها ما أسفر عن قتل العشرات من الضحايا.

يستعرض التقرير حالات قصف وتدمير منازل بعينها بعد تحذيرها، وسقوط ضحايا من المدنيين بسبب عدم منح ساكنيها الوقت الكافي لإخلائها، أو بسبب ملاحقة واستهداف ساكنيها خلال محاولة اخلائها على النحو الآتي:

قصف منزل يعود لعائلة النجار دون إعطاء ساكنيه الوقت الكافي لإخلائه

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، منزل يعود للمواطن: ابراهيم شحدة شعبان النجار، يقع قرب برج السلطان بجباليا في محافظة شمال غزة، بثلاثة صواريخ متتابعة من طائرات الاستطلاع بدأت عند حوالي الساعة 5:00 من فجر يوم الأحد الموافق 2014/7/13، ما تسبب في مقتل طفله: حسام (15 عاماً) على الفور، أثناء محاولته الخروج من المنزل. كما تضرر المنزل بشكل بالغ. وتضرر عدد (3) منازل سكنية مجاورة، بشكل جزئي. وتفيد التحقيقات الميدانية أن العائلة بدأت بالخروج بعد الصاروخ الثاني، بينما تأخر الطفل في الخروج، حيث تزامن خروجه مع تواصل إطلاق الصواريخ– بمعدل صاروخ كل خمس دقائق– ما تسبب في مقتله.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها إبراهيم شحدة شعبان النجار، البالغ من العمر (38 عاماً) ويسكن مع عائلته المكونة من (5) أفراد في منزل مكون من طابق واحد في محافظة شمال قطاع غزة، بلدة جباليا، مقابل برج، شارع فايز النذر، جاء فيها:

... عند حوالي الساعة 03:00 من فجر يوم الأحد الموافق 2014/07/13م تناولنا وجبة السحور، ثم ذهبت أنا وابني حسام لصلاة الفجر عند حوالي الساعة 04:00 في مسجد السيدة خديجة، وبعد انتهاء الصلاة التقيت مع أخي الدكتور إسماعيل، وخرجنا معاً من المسجد وافترقنا قبل باب بيتي بحوالي 10 متر هو دخل بيته، وأنا وحسام دخلنا بيتنا، ذهب حسام لغرفته لينام واستلقى على فراشه وعند حوالي الساعة 05:00 فجراً من يوم الأحد الموافق 2014/07/13م سمعت صوت انفجار قوي جداً داخل البيت، وشاهدت وهج نيران وغبار وحصى وحجارة ... صرخت على زوجتي وقلت لها، أخرجي من البيت أنت والأولاد، الانفجار داخل البيت، فأخرجت أنا وزوجتي أبنائي الصغار، وهم في حالة رعب وهلع ولم أتمكن من الباسهم

ملابسهم وحملتهم أنا وزوجتي ... أدخلتهم في بيت أخي محمود وبعد 3 دقائق تقريباً، سمعت صوت انفجار ثاني، وإذا بزوجتي تسألني أين حسام ... اعتقدت أن حسام شاب وأكيد سبقنا بالخروج من البيت ... عدت مباشرة للبيت باحثاً عن حسام، فوجدت البيت مظلم ... وصلت لغرفة حسام، شاهدته نائم على فراشه، فاقتربت منه وسلطت عليه الضوء فلم أشاهد له رأس، والدم ينزف من رقبته بكميات كبيرة، حملته وقمت بلفه بحرام " غطاء" ... أثناء خروجي من البيت سمعت صوت انفجار ثالث، سقط حسام مني على الدرج، خرجت مسرعاً من البيت بسبب الانفجارات، دخل أخي محمود بيتي وأحضر حسام محمولاً بين يديه وكان بانتظاره اخي اسماعيل ومشى محمود بحسام حتى وضعه ببيت أخي يوسف ... وصلت الاسعافات التي كانت متوقفة خارج منطقتنا لكثرة الانفجارات وبعدها لم أرى حسام إلا وهو مكفن بالكفن الأبيض وعند حوالي الساعة 09:00 صباحاً من نفس اليوم، أحضروا اخوتي حسام محمولاً على الأكتاف لأقوم انا والعائلة بتوديعه، فودعناه ونقلناه أنا والعائلة للمسجد العمري الكبير بجباليا البلد قبل أن يقصف ثم شيعناه إلى مثواه الأخير في مقبرة جباليا الفالوجا ... بتاريخ 2014/08/09م تلقى أحد الجيران اتصال هاتفي على جهازه الخاص من الجيش الاسرائيلي، كما عرف عن نفسه، وأخبره بلغ ابراهيم النجار بأن يقوم بأخلاء بيته، لأننا سنقوم بقصفه، وقام أخي محمود بالتحدث مع نفس المتصل على جوال جارنا وأبلغه بنفس الحديث، وعند حوالي الساعة 22:30 من مساء يوم السبت 2014/08/09م قصفت طائرات الاحتلال البيت ودمرته بشكل كامل."

قصف منزل يعود لعائلة الحلو دون إعطاء ساكنيه الوقت الكافي لإخلائه

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، بثلاثة صواريخ عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الأحد الموافق 2014/7/13 منزل المواطن صبحي عوض الحلو (62 عاماً)، الكائن في شارع النزاز شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وادى القصف إلى تدمير منزل آخر يعود لشقيق صاحب المنزل المستهدف ويدعى أكرم، ويقع بجواره بشكل مباشر من ناحية الشرق، وقد أدى القصف إلى تدمير المنزلين بشكل كلي.

كما واستشهدت والدة أصحاب المنزل واسمها **حجازية حامد شعبان الحلو** (83 عاماً) حيث لم يسعفها الوقت للخروج من المنزل. هذا وكانت قوات الاحتلال حذرت جيران أصحاب المنزل من عائلة اعطيش وأبلغتهم نيتها قصف منزل عائلة الحلو، وبعدها قصفت طائرة استطلاع المنزل بصاروخين تبعهما صاروخ من طائرة نفاثة.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها أحمد مصباح أحمد سكر، البالغ من العمر (51 عاماً)، ويسكن مع عائلته المكونة من (9 أفراد)، في منزل مكون من طبقتين في نهاية شارع النزاز شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، ويقابله إلى الجهة الجنوبية منزل المواطنة حجازية الحلو. وجاء في إفادته:

"... عند حوالي الساعة 00:30 من فجر يوم الأحد الموافق 2014/7/13 بينما كنت نائماً في غرفتي، سمعت صوت شخص خارج المنزل ينادي ويطلب منا أن نخرج من المنزل، حينها توقفت وجمعت عائلتي وخرجنا إلى الشارع، وشاهدت الجيران ومن بينهم حسام الحلو وحسين الحلو وسامر اعطيش يقفون في الشارع، اقتربت منهم واستوضحت الأمر فأبلغوني بأن سامر اعطيش تلقى اتصال هاتفي من قبل أحد أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي وأبلغه بنية تلك القوات قصف منزل عائلة الحلو، حينها ابتعدت أنا وأفراد عائلتي أمتار معدودة نحو جهة الغرب، ثم سمعت صوت انفجار هز المكان، وشاهدت الدخان يتصاعد من منزل الحلو، فابتعدنا أكثر عن المكان لمسافة (700 متر) تقريباً، ثم سمعت صوت انفجار قوي جداً، وشاهدت الدخان والغبار يتصاعدان بكثافة من المنزل نفسه، دخل أفراد أسرتي إلى منزل حسين سكر وهو أحد أقربائنا، وبعد حوالي ساعة حضرت سيارة تابعة للدفاع المدني وترافقها جرافة وكذلك سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وطلبوا منا أن لا نتوجه لمنطقة منزل الحلو خوفاً من أن يتم قصفه مرة أخرى، وبعد حوالي ساعتين أبلغونا بأنهم أجروا تنسيق مع قوات الاحتلال وبأنه باستطاعتنا العودة لمنازلنا، وتوجهت سيارة الدفاع المدني والجرافة لمنزل عائلة الحلو وتوجهت معهم، حيث شاهدت المنزل مدمر بشكل كبير وسمعت كذلك من أبناء عائلة الحلو بأن جدتهم تتواجد في المنزل، فسارعت مع أفراد

الدفاع المدني للبحث عنها بين الركام حيث شغلوا كشافات إنارة، بعدها بقليل شاهدت دماء على الركام فطلبت من أحد أفراد الدفاع المدني بأن يحفر مكان الدماء، وبالفعل حفر وعثرنا على الحاجة حجازية الحلو وشاهدت الدماء تنزف منها بغزارة، وحملها المسعفون بواسطة نقالة صوب سيارة الاسعاف وغادروا بها من المكان، وبعد حوالي ساعة علمت من الجيران أنها توفيت."

قصف منزل يعود لعائلة عبد الغفور دون إعطاء سكان المنازل المجاورة الوقت الكافي لإخلائها

قصفت طائرة استطلاع إسرائيلية، عند حوالي الساعة 12:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2014/7/9، بصاروخ واحد منزل أبناء المرحوم سعيد عبد الغفور، المكون من ثلاث طبقات، وتقطنه ثلاث عائلات قوامها 13 فرداً، ويقع في حي الغوافير في بلدة القرارة. وبعد عدة دقائق، قصفت طائرات الاحتلال الحربية بصاروخ واحد واجهة المنزل ما أسفر عن الحاق أضرار بالغة في خمسة منازل مجاورة للمنزل المستهدف الذي تم تدمير واجهته بشكل كامل، وأسفر تناثر الشظايا والركام عن مقتل المواطنة أمل يوسف عبد الغفور (33 عاماً)، وهي حامل في شهرها السادس، وطفلتها الرضيعة رنين جودت عبد الكريم عبد الغفور، البالغة من العمر عام واحد بينما كانت في منزلها القريب من المنزل المستهدف كما أصيب شخصان بجروح من بينهم سيدة.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها جودت عبد الكريم سعيد عبد الغفور، البالغ من العمر (53 عاماً)، ويسكن مع عائلته المكونة من (7) افراد في منزل مكون من طبقتين في بلدة القرارة شرق خان يونس. وجاء فيها:

"... عند حوالي الساعة 12:35 قبل ظهر يوم الأربعاء الموافق 2014/7/9 كنت داخل منزلي أنا وأفراد الأسرة، كنت أقف على سطح منزلي سمعت صوت انفجار قريب جداً ولم أعرف مكان وقوعه، نزلت بسرعة بهدف إخلاء عائلتي من البيت خشية تكرار القصف، ولكن بمجرد ما وصلت الممر وسط البيت سمعت صوت انفجار ثاني، وخلال لحظات نشبت نار هائلة في المكان دخلت المنزل واشتعلت في جسدي وملابسي النيران وكان هناك دخان كثيف وغبار وحجارة متطايرة.

حاولت إطفاء النيران بيدي بعد لحظات نجحت في إطفاء النيران وبدأ يخف الغبار لاحظت أن جدران منزلي مهدمة والباطون والحجارة في كل مكان، وعندها أسرعت لأتفقد أطفالي وأسرتي، سمعت ابني محمد 3 سنوات ونصف الذي كان نائماً في الغرفة الشرقية يصرخ وكانت الحجارة والحديد حوله فحملته وتوجهت إلى الغرفة الغربية التي كانت تجلس فيها زوجتي أمل يوسف عبد الغفور مع ابنتي رنيم (سنة وشهر) فوجدت الغرفة مدمرة و وجدرانها منهارة داخلها، لم أشاهد لا زوجتي ولا ابنتي، وقدرت انهما تحت الأنقاض أخذت ابني محمد وأسرعت للخارج أصرخ مستغيثاً، فوجت عدداً من الأقارب أعطيت أحدهم ابني محمد وقلت له اطلب الإسعاف ورجعت للبحث مع مجموعة من الأقارب وبدأنا بعملية إزالة الركام، كانت العملية صعبة وتجمع عدد كبير من الشباب من سكان المنطقة وشاهدتهم يحاولون إزالة الركام والحجارة. بعد حوالي 20 دقيقة تمكنا من إخراج زوجتي وابنتي، ابنتي الطفلة الرضيعة كانت مصابة بكسور في الرأس وأنحاء الجسد وكذلك زوجتي وكان الغبار يغطي ملامحهما بالكامل. بعد ذلك تم نقلي إلى مستشفى ناصر بواسطة سيارة وتم إجراء إسعاف أولي من الحروق والجروح التي أصابتني في أنحاء متفرقة من الجسم ... عدت للمنزل لتفقد المكان فتبين لي أن القصف استهدف منزل أبناء المرحوم سعيد الأسطل، وهالني حجم الدمار الموجود فكانت كل الجدران في الطابقين منهارة وكذلك بيت الدرج أما منزل أبناء المرحوم فخري عبد الغفور ومنزل أبناء المرحوم سعيد عبد الغفور، فدمرا بصورة شبه كاملة إضافة لمنزل نعيم عبد الغفور وابنه مازن أيضاً لحق بهما دمار كبير. اضطررت لإخلاء المنزل؛ لأنه لا يصلح للسكن وهناك خشية من تكرار القصف في المكان".

قصف منزل يعود لعائلة الكجك واستهداف ساكنيه بالقصف بعد اخلائه

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخين، عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم السبت الموافق 2014/7/26 مدخل منزل عائلة الكجك، الكائن بالقرب من مفترق الغفري بحي الشيخ رضوان غرب مدينة غزة، حيث كان يتجمع عدد من سكان المنزل أسفله، ثم أتبعته بصاروخ آخر استهدف المواطنين بشكل مباشر ما تسبب في قتل صاحب المنزل **اسماعيل عبد القادر عبد العزيز الكجك** (56 عاماً)، **حسام عبد الغني أحمد ياسين** (18 عاماً)، والجدير ذكره أن المنزل مكون من (3 طبقات) ومبني على مساحة 200 متر، وتقطن به (6 عائلات)، قوامهم (50 فرد) من بينهم (30 طفل).

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها زياد حربي عبد القادر الكجك، (31 عاماً)، ويسكن هو وأسرته المكونة من (4) أفراد في الطابق الثالث في منزل والده المكون من (3 طبقات) والواقع بالقرب من رمزون الغفري وسط مدينة غزة. وجاء فيها:

"... عند حوالي الساعة 01:15 من فجر يوم السبت الموافق 2014/07/26م وبينما كنت أجلس في حديقة منزلنا سمعت صوت انفجار قوي وشاهدت الدخان يتصاعد من أمام باب منزلنا في الجهة الغربية، وانقطع التيار الكهربائي عنا ... صعدت بسرعة إلى شقتي وطلبت من عائلتي أن تنزل إلى الطابق الأول من المنزل، ثم قررنا الخروج من المنزل على دفعات خوفاً من أن يتم قصفنا جميعاً ... خرج ابن أختي حسام ياسين وشقيقي محمد وشقيقي الآخر فراس وعمي إبراهيم وابنته الطفلة رحمة وعمي إسماعيل من البوابة الشمالية للمنزل ... سمعت صوت انفجار، فخرجت من المنزل وشاهدت ابن أختي حسام ياسين ومن معه ممددين على الأرض وتسيل منهم الدماء، بعد حوالي (5) دقائق حضرت ثلاث سيارات إسعاف وسيارة للدفاع المدني، نزل المسعفون وحملوا المصابين ونقلوهم إلى سيارات الإسعاف وغادروا بهم بسرعة من المكان، ولجأت أنا وأسرتي إلى منزل أحد جيراني، وعند حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم نفسه توجهت إلى مستشفى الشفاء غرب مدينة غزة، وسألت عن المصابين فأخبروني الأطباء بأن عمي اسماعيل عبد القادر الكجك (54 عاماً) وابن شقيقتي حسام عبد الغني ياسين (18 عاماً) قد توفيا، بينما أصيب أشقائي فراس ومحمد والطفلة رحمة والطفلة تالا أبو عجوة وشقيقتي هبة بجروح، وفي وقت الظهيرة تسلمنا الجثمانين ودفناهم في مقرة الشيخ رضوان الواقعة شمال مدينة غزة."

قصف منزل يعود لعائلة الفرا واستهداف ساكنيه بالقصف بعد اخلائه

قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 3:10 فجر يوم السبت الموافق 2014/8/1، بثلاثة صواريخ منزل المواطن عبد المالك عبد السلام محمد الفرا، (60 عاماً)، المكون من (3 طبقات)، وتقطنه (6) عائلات قوامها (50) فرداً، ويقع في منطقة معن شرق خان يونس. اخترقت الصواريخ الطابقين الثالث والثاني، وتسببت باشتعال النيران في المنزل وإلحاق دمار به، وإصابة عدد من سكانه، الذين أسرعوا للهرب منه من وسط النيران المشتعلة. وخلال هرب المواطنين وغالبيتهم من الأطفال، وابتعادهم مسافة لا تقل عن 50 متراً عن المنزل، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً رابعاً باتجاههم ما أدى إلى مقتل تسعة منهم، بينهم امرأة، وخمسة أطفال، وإصابة (10) آخرين بجروح، بينهم (4) أطفال وسيدتين إحداهما كانت حامل، والقتلى هم: مالك المنزل، ونجله أسامة، 34 عاماً، وزوجة ابنه باسم، عواطف عزيز الدين عبد الشافي الفرا، 31 عاماً، وهي حامل في الشهر الثامن، وطفليها عبد الرحمن ولجين باسم عبد المالك الفرا، 8 ، و4 أعوام، وثلاثة أطفال من أبناء شقيقه، وهم: نادين، ومحمد، ويارا، محمود عبدالسلام الفرا ، 16 عاماً، 12 عاماً، 8 أعوام، وعماد نصر الله عبد الحافظ الفرا ، 28 عاماً.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها باسم عبد المالك عبد السلام الفرا (34 عاماً)، ويقيم هو وأسرته المكونة من (4) أفراد في غرفة تقع في الجهة الغربية من الطبقة الأرضية لعمارة والده عبد المالك الفرا السكنية المكونة من طبقة أرضية وطبقتين، وفي الطبقة الاولى شقتين الشقة المطلة على الجهة الغربية لشارع الترابي لعمه

محمود عبد السلام الفرا والشقة المطلة على الجهة الشرقية لعمه سليمان عبد السلام الفرا والطبقة الثانية مكونة من شقتين الشقة المطلة على الجهة الغربية لأخيه بسام عبد المالك الفرا والشقة المطلة على الجهة الشرقية يسكنها والده ووالدته، وتتربع العمارة على مساحة 250 م^2. في شارع المزرعة بحي المنارة بمدينة خان يونس. وجاء في إفادته:

"... عند حوالي الساعة 02:15 صباح يوم الجمعة الموافق 2014/8/1م، كنت نائماً في الغرفة المطلة على الشارع الترابي الواقعة في الدور الأرضي وكان نائماً بجانبي ابن أخي محمد، صحوت على صوت انفجار قوي جداً، شعرت انه زلزال ضرب البيت نهضت من فراشي مفزوعاً وكان الظلام دامس في الغرفة فلم ارى أي شيء، وسمعت صوت صراخ داخل بيتنا يردد منزلنا قصف اخلوا البيت ... قمت اتخبط وأبحث عن ابن أخي محمد الذي كان نائماً بجانبي، فوجدته مفزوعاً ... خرجنا مسرعين من بيتنا إلى شارع الحارة وهو شارع ترابي، وتوجهنا لشارع المزرعة الرئيسي فوجدت أشخاص على الأرض في الشارع ... كان الشارع مظلم وشاهدت جلبة وتجمهر لعدد من الأقارب بالشارع، فاقتربت من أحد الاشخاص الملقين على الأرض، وحاولت التعرف عليه ولكن لم أتعرف عليه كانت الأتربة والغبار يغطيان جسده فتقدمت باتجاه الآخرين ... شاهدت ابني عبد الرحمن ملقى على الارض ينزف وسمعت أنينه ووجدت بجانبه ابنتي لجين وكذلك شاهدت خلفهم مباشرة زوجتي عواطف وكانت مصابة بحروق والدماء والغبار تملأ جسدها، صدمت من هول المشهد ولم أستطع القيام بأي شيء، وبعد حوالي ربع ساعة وصلت سيارات الاسعاف للمكان وقاموا بنقل المصابين على حمالات الى الإسعافات، وانا ركبت في احدى سيارات الاسعاف التي توجهت الى مستشفى غزة الاوروبي بمدينة خان يونس ... دخلت قسم الاستقبال والطوارئ وبدأت أسأل عن مصير زوجتي وأبنائي وبعد دقائق أخبرني أحد الأطباء بان زوجتي عواطف قد توفيت وكذلك ابنتي لجين توفيت، وعلمت ايضاً من الطبيب أن ابني عبد الرحمن أدخل الى غرفة العمليات. صعدت مسرعاً الى الطابق الثاني في المستشفى لغرفة العمليات للاطمئنان على ابني. وبعد حوالي ساعة خرج أحد الأطباء من غرفة العمليات وأخبرني بان ابني عبد الرحمن قد توفى. وبعدها تم نقل جميع الشهداء من ثلاجة مستشفى غزة الاوروبي الى مسجد الشهداء بمنطقة السكة في البلد بمدينة خان يونس، وقمت بالصلاة عليهم قبل موعد صلاة الظهر من يوم الجمعة بسبب احداث الحرب، وكان عدد الشهداء تسعة بالإضافة الى جنين كانت زوجتي حامل به، ثم انتقلنا لمقبرة آل الفرا الواقعة غرب مدينة خان يونس بجوار حي النمساوي وتم دفنهم هناك.

عدسة : ياسر قديح

رابعاً/ هدم وتدمير منازل سكنية جراء قصف اهداف مجاورة:

شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية عشرات الهجمات الصاروخية واستخدمت القوة المفرطة وغير المتناسبة، حيث تستخدم قذائف تحدث دماراً هائلاً، دون الاكتراث للسكان المدنيين وممتلكاتهم. وثق مركز الميزان هجمات صاروخية ومدفعية على بعض الأحياء السكنية المكتظة بالسكان، واتسمت تلك الهجمات بالاستخدام المفرط للقوة وعدم مراعاة مبدأ التناسب والتمييز، ولم يقتصر التدمير على الأماكن أو المنازل المستهدفة، حيث ان دماراً هائلاً لحق بالمنازل المجاورة وبشبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والاتصالات والبنية التحتية لتلك الأحياء، كما وثق المركز اضرار لحقت بمئات المحال التجارية والسيارات المدنية في مناطق الاستهداف.

قصف منزل يعود لعائلة العجرمي في تل الزعتر شمال غزة

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، بصاروخ واحد على الأقل، عند حوالي الساعة 00:50 من فجر يوم الخميس الموافق 2014/7/24، منزل سكني يعود للمواطن: محمد حسان محمود العجرمي، ويقع مقابل مسجد أحمد ياسين في شارع العجارمة في تل الزعتر بجباليا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في تدميره بشكل كلي، وتدمير منزل جاره من الجهة الشرقية: ابراهيم أبو عيطة، ما أسفر عن مقتل مالك المنزل وعدد (5) من أفراد عائلته بينهم طفل وسيدة، وهم: **ابراهيم عبد الله ابراهيم أبو عيطة (67 عاماً)**، وزوجته: **جميلة سليم عيد أبو عيطة (55 عاماً)، وأبنيهما: محمد (34 عاماً)، وأحمد (31 عاماً)**، وطفله: **أدهم أحمد ابراهيم أبو عيطة (4 سنوات)**. وأصيب جراء القصف (10) من أفراد العائلة بينهم (5) أطفال و(1) سيدة. هذا ووصفت المصادر الطبية في مستشفيي كمال عدوان والعودة جراحهم بالخطيرة والمتوسطة، وحولت بعضها لاستكمال العلاج في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وتضرر بشكل بالغ (5) منازل سكنية، ومسجد أحمد ياسين، كما لحقت أضراراً جزئية بعدد (10) منازل سكنية. كذلك تضررت (3) سيارات إسعاف نتيجة تناثر ركام المنزل، حيث تحطم زجاجها (وهي سيارتان تتبعان جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وسيارة تابعة لمستشفى العودة). وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطائرات الحربية بدون طيار أطلقت صاروخين متتابعين تجاه المنزل المستهدف– المكون من ثلاث طبقات– وبعد مرور حوالي عشرة دقائق قصفته بالطائرات النفاثة، وتجمعت عائلة أبو عيطة الطبقة الأرضية لمنزلهم الملاصق للمنزل المستهدف، ما تسبب في وقوع الضحايا. أما سيارات الإسعاف فقد تضررت نتيجة انتظارها لحظة القصف في مكان يبعد عن المنزل مسافة تقدر بـ100 متراً إلى الغرب.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها محمود إبراهيم أبو عيطة، (30 عاماً)، وهو متزوج واب لطفل، ويسكن في شقة في منزل عائلته المكون من 3 طبقات وتقطنه 4 عائلات قوامها 19 فرداً من بينهم 9 أطفال ويقع بشارع العجارمة بتل الزعتر بجباليا.

"...عند حوالي الساعة 1:25 فجر يوم الخميس الموافق 2014/7/24 وخلال تواجدنا داخل شقتي سمعت صوت انفجار كبير هز المنطقة، فشعر الجميع بالخوف والهلع الشديدين خاصة أن الانفجار كان قريب جدا ولكن لم نعرف المكان الذي تم استهدافه ...، وبعدها بثوانٍ قليلة سمعنا صوت نداء من خلف المنزل من الناحية الغربية ينادون "يا آل أبو عيطة"، ولم نفهم الرسالة في حينها ولم نعرف بأن القصف سيكون بجانبنا. وقد قام جميع من يتواجد في الشقق السكنية الأربعة بالتجمع في شقتي حيث أننا كنا نعتبرها المكان الأكثر أمنا في المنزل ... جلسنا في غرفة الضيافة الواقعة في الناحية الشرقية من الشقة. وفي حوالي الساعة 1:35 فجر نفس اليوم، وقع انفجار اخر هز المنطقة، فحاولت أنا وأشقائي إسماعيل وأحمد الخروج من المنزل لمعرفة أماكن القصف، وبعد وصولنا لبوابة المنزل أمرنا والدي بالرجوع لداخل الشقة، وخلال عودتنا لداخل الشقة،

ووصولنا للباب الداخلي للمنزل ... أفقت فوجدت نفسي داخل مستشفى أخبرني الأطباء أنها مستشفى الشفاء بمدينة غزة ... شاهدتهم يقومون بإجراء الإسعافات وعمليات التصوير لي، وشاهدت نجلي إبراهيم علي سرير بجانبي وكان قد أصيب بجرح قطعي في رأسه، كما شاهدت شقيقي إسماعيل علي سرير أخر وكان مصاب برضوض وشظايا في أنحاء متفرقة من جسده، فحينها شعرت بالطمأنينة وأن جميع أفراد العائلة بخير ... قرر الأطباء إخراجي من المستشفى بعد أن تأكدوا بأن إصابتي التي كانت في رأسي لم تسبب أي نزيف أو كسور فيها ... علمت حينها بأن الطائرات الحربية الإسرائيلية قامت باستهداف منزل المواطن أبو سمير العجرمي الملاصق لمنزلنا من الناحية الغربية وقد تم تدميره بشكل كامل. وعند حوالي الساعة 9:00 صباح اليوم نفسه، خرجت من المستشفى وتوجهت لمنزل خالي الواقع بتل الزعتر بجباليا ونمت هناك، و ظهر نفس اليوم جاء لي خالي وأيقظني من النوم وأخبرني بأنني يجب أن أعرف من هم الشهداء الذين ارتقوا من عائلتي جراء عملية قصف منزل عائلة العجرمي، وحينها صدمت صدمة كبيرة ... أخبرني بأنهم والدي ووالدتي وشقيقاي أحمد ومحمد وابن شقيقي أدهم أحمد أبو عيطة 4 سنوات، وأخبرني بأنه سيتم دفنهم بعد صلاة الظهر، فتوجهت لمستشفى الشهيد كمال عدوان، وشاهدت جميع جثث الشهداء باستثناء والدتي التي كانت رأسها مقطوعة ... علمت أن جميع من كان في المنزل قد أصيب وقد وصفت جراح زوجتي وشقيقتي آلاء بأنها حرجة، حيث جرى استئصال الطحال لزوجتي بالإضافة لوجود جرح بالغ في الرأس وشظايا في جميع أنحاء جسدها، وشقيقتي آلاء فقدت جزءً من الجمجمة وكان لديها نزيف في المخ وتهتك في القدم اليمني، وزوجة شقيقي محمد أصيبت بشظايا في الوجه والرأس وكسر تهتكي في اليد اليمني وقد تم تحويلهم جميعا لتلقي العلاج داخل مستشفيات جمهورية مصر العربية، وقد استقر وضعهم الصحي، فيما وصفت جراح الباقين ما بين المتوسطة والطفيفة، حيث أنهم أصيبوا برضوض متفاوتة في أنحاء متفرقة من أجسادهم. وبعد عودتي للمنزل شاهدت حجم الدمار الذي حل به، وشاهدت بأن المكان الذي جلست فيه العائلة والذي كنا نعتبره المكان الأكثر أمانا، كان المكان الأخطر، حيث أن الانفجار أحدث ثقب في الحائط الشرقي لغرفة الضيافة التي كانت تجلس فيها العائلة، مما أدي لتطاير جثث الشهداء لخارج المنزل.

قصف مسجد صلاح الدين وسط منطقة الجرن في جباليا

قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، بصاروخ واحد على الأقل، عند حوالي الساعة 4:00 من فجر يوم الخميس الموافق 2014/7/24، الطبقة الثالثة من مسجد صلاح الدين الكائن وسط منطقة الجرن في جباليا بمحافظة شمال غزة، فسقط الركام على منزلين مجاورين يعودان للمواطنين: عبد الفتاح عبد الله عبد رب النبي، وأبناء عبد الرحمن أبو وادي، ما تسبب في مقتل الطفلين: **هادي عبد الحميد عبد الفتاح عبد رب النبي (3 سنوات)، وعبد الرحمن محمود عبد الفتاح عبد رب النبي (عام واحد)**. وأصيب جراء القصف (15) من أفراد العائلتين بينهم (5) أطفال و(2) سيدة، ووصفت المصادر الطبية في مستشفيات كمال عدوان والعودة جراحهم بالخطيرة والمتوسطة، وحولت بعضهم لاستكمال العلاج في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وتضرر المسجد بشكل بالغ، كما لحقت أضراراً جزئية بعدد (10) منازل سكنية... وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطائرات الحربية النفاثة قصفت المسجد بشكل مفاجئ، ما تسبب في وقوع ضحايا بين الجيران.

وحول هذا الحادث يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها محمود عبد الفتاح عبد الله عبد النبي، (48 عاماً)، ويسكن مع اسرته المكونة من (7) افراد، في منزل عائلته القام على مساحة 100 متر، والمكون من طابق أرضي مسقوف بالصفيح في حي الجرن بجباليا البلد شمال قطاع غزة بالقرب من مسجد صلاح الدين، ويقيم في المنزل مع عائلة شقيقه عبد الحميد المكونة من 5 أفراد ووالدته، وجاء فيها:

"... عند حوالي الساعة 3:45 فجر يوم الخميس الموافق 2014/4/27 وبعد أن تناولنا وجبة السحور، انتظرنا سماع صوت أذان الفجر لنؤدي الصلاة. وقد كان جالس لتناول تلك الوجبة كلا من والدتي فاطمة أحمد عبد النبي 67عام، وزوجتي رويدا عطوة عبد النبي 38عام، وأبنائي سامر 17عام، وساهر 16عام، ومحمد 13عام، بالإضافة لشقيقي عبد الحميد 32عام

وزوجته حليمة زيدان عبد النبي 32عام. فيما كان أطفالي شاهر 9 سنوات، وأحمد 4 سنوات، وعبد الرحمن عام ونصف، وأطفال شقيقي عبد الحميد: لؤي 8 سنوات، ومحمد 8 سنوات، وسلمي 3 سنوات، وهادي 4 سنوات، نائمون داخل غرف نومهم ... فجأة شاهدت ضوء أحمر يملأ المنزل، والغبار انتشر في كل مكان ... سمعت ارتطام الركام بجدران منزلنا، وظل الجميع جالس في مكانه حتي توقف صوت الركام ... بعدها بدقائق تجمع العشرات من الجيران وحاولوا إسعاف من كان في المنزل ... تمكنت من الوقوف رغم إصابتي ووقفت أمام بوابة المنزل الواقعة في الناحية الغربية ... شاهدت أن القصف استهدف الطابقين الثالث والرابع من مسجد صلاح الدين دون سابق إنذار، مما أدي لتدمير الطابقين وتطاير الركام علي منازل المواطنين ومن بينهم منزلي ... شاهدت سيارات الإسعاف تصل إلى المكان وقامت بنقل المصابين لمستشفى الشهيد كمال عدوان وقد أعلن عن وفاة ابن شقيقي الطفل هادي عبد الحميد عبد النبي، خلال عملية إسعافه ونقله للمستشفى، فيما أصبت أنا برضوض وجروح في الرأس والقدم اليمني، ووالدتي أصيبت بجروح ورضوض في أنحاء متفرقة من جسدها، فيما أصيب أبنائي محمد بجروح في الرأس، وأحمد بجروح في قدمه اليمني، وساهر أصيب إصابة بالغة في الرأس أدت لوجود كسر وشعر في الجمجمة، وابن شقيقي محمد أصيب بكسر في القدم اليسرى. هذا وقد تبين بعد حوالي ساعتين من عملية البحث أسفل ركام منزلي بأن طفلي عبد الرحمن عام ونصف، قد فارق الحياة داخل المنزل، جراء سقوط عامود من الباطون "الإسمنت" عليه بشكل مباشر ... وصفت جراح الجميع ما بين متوسطة وطفيفة، باستثناء ساهر الذي وصفت جراحه بالخطرة، وقد أجريت له تحويلة للعلاج داخل مستشفى مار يوسف بإسرائيل، وقد توجه لهناك، وعاد لقطاع غزة، من ثم حول مرة أخري للعلاج داخل المستشفيات الألمانية، وما زال يمكث هناك حتى اللحظة."

قصف منزل يعود لعائلة النيرب في منطقة الشابورة في رفح

قصفت الطائرات الحربية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 2:30 من فجر يوم السبت الموافق 2014/8/2، منزل المواطن بسام محمد النيرب، الكائن في منطقة الشابورة من مخيم رفح وسط المدينة، وتسبب القصف في تدمير المنزل وتدمير ثلاث منازل سكنية تعود للمواطن فتحي أبو عيطة، والمواطن إبراهيم المنيراوي، ومنزل عائلة الغول، وجميعها متلاصقات، ومسقوفة بالأسبستوس. كما تسبب القصف في قتل، (7) من سكان المنازل، بينهم (5) أطفال، وهم زوجة مالك المنزل الشهيدة أروى محمود احمد النيرب، (46 عام)، وأبنائها: الطفلة ابتسام بسام محمد النيرب، (12 عام)، والطفلة ضحى، (15 عام)، والطفلة علا، (5 أعوام)، ومن الجيران كل من: الشهيد الطفل إبراهيم فتحي ابراهيم عيطة، (13 عام)، وأشقائه: الطفل أحمد، (7 أعوام)، الطفل محمد، (5 أعوام)، وإبراهيم محمود محمد المنيراوي، (54 عام).

وصرح **فتحي ابراهيم سليمان عيطة،(46 عاماً)**، صاحب منزل مجاور لمنزل عائلة النيرب وقتل ثلاثة من أطفاله في القصف بإفادة حول القصف جاء فيها:

"...عند حوالي الساعة 3:20 من فجر يوم السبت الموافق 2014/8/2، بينما كنت عائداً من منزل عائلتي القريب إلى منزلي، في منطقة الشابورة من مخيم رفح والذي يحاذيه من الجهة الشمالية مباشرة منزل جارنا بسام النيرب ... بعد دخولي المنزل، وكان جميع افراد عائلتي مستيقظين، وبعد أن تفقدت الجميع بالمنزل ذهبت إلى غرفتي لمشاهدة التلفاز والكمبيوتر ومتابعة اخر المستجدات والاخبار عمليات الاحتلال الاسرائيلي خصوصاً التطورات التي طرأت على رفح، بعد يوم شديد الخطورة جراء القصف المدفعي وقصف الطائرات الذي تواصل طوال ساعات النهار في مناطق متفرقة من رفح خصوصاً المنطقة الواقعة شرق شارع عمر بن الخطاب في رفح، وهروب عشرات المواطنين إلى حي الشابورة كون المنطقة آمنة ... كنت في غرفة نومي ومعي زوجتي عبير وابني الصغير انس، وكانت زوجتي تتحدث مع انس، وكانت بناتي لينا ودينا في غرفتهن، وكان ابنائي محمد واحمد وابراهيم في غرفة نومهم، التي تقع في الجهة الشمالية، وكانوا على وشك النوم ... فجأة شعرت المنزل يهتز والحجارة تتساقط فوقي وأصبح المكان معتم، وشممت رائحة ادخان واتربة ولكني لم أسمع صوت انفجار ... شعرت بأناس يسيرون فوق الحجارة وأخرجوني من تحت الركام ولم أشعر بعدها بشيء ... أفقت وأنا في داخل

المستشفى الكويتي، ومكثت في المستشفى لمدة ساعتين، أخبرني الأطباء بما حدث لعائلتي، وقالوا لي أن زوجتي مصابة برضوض بسيطة، وان ابني أنس مصاب بالرقبة والظهر والرأس وحالته مستقرة، وان ابنتي لينا لديها كسور في الحوض وجروح في الوجه والرأس، وأما باقي أفراد أسرتي وهم أحمد ومحمد وإبراهيم قد قتلوا، وعند حوالي الساعة العاشرة صباح اليوم ذاته، خرجت من المستشفى".

استهداف شارع فرعي في منطقة معن شرق خان يونس

قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 12:05 مساء يوم الأربعاء الموافق 2014/7/30، بصاروخ أو قنبلة كبيرة الحجم، شارع فرعي في منطقة معن شرق خان يونس، ما أسفر تدمير ثلاثة منازل بشكل كامل، وإلحاق دمار كبير في عدد 8 منازل مجاورة على جانبي الطريق، كما أسفر القصف عن مقتل 7 مواطنين من سكان المنازل التي تعرضت للتدمير، و هم: إبراهيم مصطفى إبراهيم حجازي، 80 عاماً، ومريم أحمد حجازي، (70 عاماً)، وصبحية إبراهيم مصطفى حجازي، (50 عاماً)، وصلاح موسى إبراهيم حجازي، (13 عاماً)، وزينب محمود أحمد أبو جزر، (50 عاماً)، وإسماعيل محمود إسماعيل حجازي، (18 عاماً)، ورمضان أبو طه، (18 عاماً)، بالإضافة إلى إصابة (21) مواطناً بجروح متفاوتة.

عدسة/محمد الحجار

خامساً/ تعمد قصف وتدمير بنايات متعددة الطبقات بالطائرات النفاثة بعد تحذيرها:

لقد شكل استهداف البنايات متعددة الطبقات في قطاع غزة تصعيداً خطيراً في الهجمات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث أنها المرة الأولى التي تستهدف فيها بنايات عالية تستخدم لأغراض السكن بهذا الشكل، الذي ظهر كوسيلة من وسائل الردع وترهيب المدنيين وفي الوقت نفسه سبيلاً للضغط على فصائل المقاومة للقبول بوقف إطلاق النار دون شروط.

وعلى الرغم من كون استهداف المنازل السكنية سواء أكانت بنايات أو منازل أرضية أو شقق سكنية يمثل في كل الأحوال انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي الإنساني إلا أن استهداف البنايات العالية وفي الأيام الأخيرة للعدوان كانت ستكون له تداعيات بالغة الخطورة ولاسيما وأن عدد المهجرين قسرياً خلال العدوان تجاوز 500.000 إنسان أي حوالي ثلث سكان القطاع، الأمر الذي سيفاقم من ظاهرة التهجير القسري بشكل دراماتيكي بالنظر لعدد السكان الكبير في البنايات المتعددة الطبقات.

ومن الجدير التذكير بأن هدم البنايات العالية كان سيحول مشكلة نقص المساكن وتدهور أوضاع الحق في سكن مناسب في قطاع غزة إلى مستويات كارثية، ولاسيما وأن عمليات إعادة بناء ما دمرته قوات الاحتلال في هجماتها واسعة النطاق في أعوام 2008 – 2009 وفي عام 2012 قد فشلت في ظل استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يحول دون دخول مواد البناء إلى قطاع غزة بشكل طبيعي. هذا بالإضافة لتوقف مشاريع الإسكان الحكومية وشبه الحكومية والخاصة بالنظر لنقص مواد البناء، ما تسبب في ارتفاع غير مسبوق في أسعار العقارات والشقق السكنية. وعليه فإن عمليات قصف وتدمير المنازل السكنية ولاسيما البنايات العالية التي تضم مئات الأفراد تتجاوز آثاره الكارثية كونه انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي لتقوض المضمون المعياري للحق في سكن مناسب في قطاع غزة، بحيث يستحيل لغالبية السكان الحصول على سكن مناسب يمكن تحمل كلفته.

وفي هذا السياق قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ثلاثة بنيات عالية متعددة الطبقات (أبراج سكنية) في مدينة غزة، نستعرضها في التقرير كما يلي:

- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخين، عند حوالي الساعة 19:00 من مساء يوم السبت الموافق 2014/8/23، برج الظافر (4) الواقع في شارع التربية والتعليم في حي تل الهوى غرب مدينة غزة، وقد تسبب القصف في تدمير البرج المكون من 12 طبقة تدميراً كلياً، والبرج أيضاً مكون من (46) شقة تقطنه حالياً (40) عائلة بمجموع أشخاص 240 فرد.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بستة صواريخ، عند حوالي الساعة 22:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2014/8/25، البرج الإيطالي الواقع في شارع النصر غرب مدينة غزة، ما أدى إلى تدمير البرج بشكل كلي، والبرج مكون من 15 طابقاً 13 منها عبارة عن طوابق سكنية في كل طابق أربعة شقق، والطابقين الأولين عبارة عن سوق تجاري، ومقر وزارة الإسكان، ووزارة الأشغال.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بثلاثة صواريخ عند حوالي الساعة 04:30 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2014/8/26، برج الباشا الواقع عند مفترق الطيران في شارع الثلاثيني في حي الصبرة جنوب مدينة غزة، ما أدى إلى تدمير البرج بشكل كلي، والبرج مكون من 14 طابقاً في معظمها عبارة عن مكاتب تجارية ومؤسسات أهلية وصحافة وإعلام بما في ذلك إذاعة صوت الشعب.

وحول قصف وتدمير بنايات متعددة الطبقات يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها أحمد رمضان حلمي السقا، (32 عاماً)، ويسكن مع أسرته المكونة من 4 أفراد في شقة مساحتها 165 م^2 تقع في الطابق العاشر من برج الظافر 4 المكون من 11 طابق وروف جاء فيها ما يلي:

"... اسمي أحمد رمضان حلمي السقا، أبلغ من العمر 32 عاماً ومتزوج وأب لطفلتين وأعمل مشرفا بشركة مرسال للبريد السريع، وأسكن أنا وأسرتي المكونة من 4 أفراد في شقة مساحتها 165 متر مربع تقع في الطابق العاشر من برج الظافر 4 المكون من 11 طابق وروف، حيث أنني كنت قد اشتريت الشقة بما فيها من أثاث بمبلغ 100 ألف دولار أمريكي في بداية شهر سبتمبر عام 2009، ويقع البرج وسط منطقة ابراج سكنية بحي مكتظ بالسكان، حيث يحد برج الظافر 4 من جهة الشمال شارع صفد بعرض 20 متر تقريبا ثم برج الظافر 1 المكون من 11 طابق. ومن جهة الغرب أرض فارغة ثم شارع جامعة الدول العربية ومن الشرق فيلا فايز أبو رحمة ثم بنايات سكنية ومن جهة الجنوب برج العجرمي المكون من 11 طابق وبرج الظافر 5 المكون من 11 طابق، ويحتوي برج الظافر 4 على 44 شقة سكنية تضم نحو 350 فرد من السكان. ويقع البرج بشارع صفد المتفرع من شارع جامعة الدول العربية خلف الجامعة الاسلامية في حي تل الهوى غرب مدينة غزة ... عند حوالي الساعة 18:30 من مساء يوم السبت الموافق 2014/8/23 وردت اتصالات هاتفية من المخابرات الاسرائيلية على جيراننا من سكان البرج وهم/ المهندس سامي ابو عشيبة والمحامي محمود فرج الشرفا وهاشم الصفطاوي ... أمرتهم المخابرات الاسرائيلية بإخلاء البرج بالكامل تمهيداً لتدميره خلال ربع ساعة ... قام كل من الاستاذ محمود الشرفا والمهندس سامي أبو عشيبة وهاشم الصفطاوي بالصراخ على سكان البرج وطالبوا جميع السكان والعائلات التي نزحت لدى سكان البرج خلال عدوان الجرف الصامد من مناطق الشجاعية وشرق غزة بإخلاء البرج بالكامل خلال ربع ساعة ... سادت حالة من الفوضى والهلع ... اضطررت أنا وأسرتي الى ترك الشقة والهرب الى خارج البرج بالملابس التي علينا ... شاهدت سكان البرج يهربون من الطوابق العلوية إلى خارج البرج بملابس الصلاة وبملابس المنزل الخفيفة خوفاً من تعرض البرج للقصف في أي لحظة، ثم شرع سكان البرج بإبلاغ سكان الابراج المحيطة بإخلاء شققهم ... لجأت أنا وأسرتي وباقي سكان البرج الى منزل جارنا أبو راني أبو مذكور المقابل للبرج ... وضعنا السيدات والأطفال بداخل منزل أبو راني وبقيت أنا وباقي الرجال في الشارع المقابل عند مطعم الدار ... توالت اتصالات المخابرات الاسرائيلية على نفس الاشخاص للتأكد من إخلاء البرج وكذلك لإبعاد السكان وأهل الحي عن البرج تمهيداً لقصفه ... ومع حوالي الساعة 19:05 سمعت صوت انفجار قوي حيث تبين أن طائرات الاحتلال قصفت سطح البرج بصاروخ لتحذير السكان من البقاء في المكان وبعد نحو 10 دقائق سمعت صوت انفجاران قويان جداً حيث قصفت طائرات الاحتلال الحربية النفاثة البرج بعدة صواريخ فشاهدت البرج ينهار بالكامل أمام عيني أنا وباقي السكان، وبعد تدمير البرج لجأت أنا وأسرتي للإقامة عند عائلة زوجتي...".

وحول قصف وتدمير بنايات متعددة الطبقات يورد التقرير مقتطفات من هاشم محمد هاشم الصفطاوي، البالغ من العمر 49 عاماً، ومتزوج وأب لأربعة أطفال، ويسكن مع اسرته في الطابق العاشر في الجهة الشمالية الغربية من برج الظافر 4، جاء فيها ما يلي:

"... عند حوالي الساعة 18:30 من مساء يوم السبت الموافق 2014/8/23 تلقيت اتصالاً من شخص ادعى بأن اسمه موسى من المخابرات الاسرائيلية ... أمرني باسمي بإخلاء البرج من السكان خلال 5 دقائق، وبعدها نزلت لإبلاغ السكان فعلمت من بعض سكان البرج بوصول نفس المكالمة إليهم من الجيش الاسرائيلي ومن بين السكان الذين تلقوا الاتصال نفسه المحامي محمود الشرفا والمهندس سامي أبو عشيبة ومهند أبو ريا ... تركت الشقة انا وأسرتي فشاهدت سكان البرج يتركون شققهم بملابس المنزل الخفيفة وبعضهم كان أسفل البرج فأبلغت الجميع بضرورة الإخلاء ... أخلينا سكان البرج بالكامل ووضعنا السيدات والأطفال في منزل جارنا أبو راني أبو مذكور ... أبلغنا سكان الأبراج المحيطة بضرورة اخلاء شققهم خوفا من اصابة أحدهم، ثم توقفت مع باقي رجال البرج بعيداً عنه في انتظار أن نعود للبرج خلال نصف ساعة لأننا كنا نتوقع أن يتم قصف احدى الشقق فقط. وقد خرجنا من البرج بملابسنا العادية فقط ولم نتمكن انا وأسرتي وباقي السكان من حمل أي متعلقات أو ملابس معنا. ثم عاود ضابط المخابرات موسى الاتصال بي مجدداً وسألني إذا أخلينا البرج بالكامل أم لا. ومع

حوالي الساعة 19:05 مساءاً قصفت طائرة بدون طيار سطح البرج بصاروخ واحد ثم عاودت طائرات الاحتلال الحربية النفاثة قصف البرج بأربع صواريخ بعد نحو 10 دقائق من القصف التحذيري وعندها شاهدت البرج يدمر بالكامل أمام عيني. ومنذ تعرض البرج للتدمير من الطائرات الاسرائيلية وأنا أستأجر شقة عند دوار أبو مازن غرب غزة. ولا أعلم لماذا دمرت قوات الاحتلال البرج على الرغم من وجوده وسط منطقة سكنية، رغم أن كل سكان البرج هم مدنيون بينهم أطباء ومحامين ورجال أعمال وموظفو سلطة وتجار ورجال أعمال، ولم تتواجد في منطقتنا أي أعمال للمقاومة على الاطلاق منذ بداية العدوان على قطاع غزة. حيث تبلغ تكلفة كل شقة مع الاثاث نحو 120 ألف دولار أمريكي.

عدسة/ محمد زرندح

سادساً/ تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية مكتظة:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجمات واسعة النطاق استهدفت أحياء وتجمعات سكنية بعينها بشكل مكثف ومركز باستخدام القصف المدفعي العشوائي مع المشاركة الفاعلة للطيران الحربي بأنواعه المختلة وبمشاركة البوارج الحربية، ما تسبب في تدمير واسع النطاق طال المنشآت المدنية ولاسيما المنازل السكنية وتسبب في قتل مئات الأشخاص داخل منازلهم أو أثناء محاولاتهم الفرار من المنطقة، وألحق تدميراً واسعاً في البنية التحتية داخل تلك المناطق، كما ان قوات الاحتلال احتلت عدد من المنازل في عدد من الأحياء السكنية خلال عمليات التوغل في التي شهدتها مناطق مختلفة شمال وشرق قطاع غزة، واستخدم جنود الاحتلال تلك المنازل كثكنات عسكرية كما دمروا وعبثوا في محتويات تلك المنازل فيما يلي نستعرض ابرز الأحياء السكنية التي تعرضت للتدمير بشكل كامل.

وقد شكل الهجوم العشوائي واسع النطاق على حي الشجاعية ومنطقة الشعف من حي التفاح شرقي مدينة غزة فجر الأحد الموافق 20 يوليو 2014، والهجوم العشوائي على الأحياء الشرقية من مدينة رفح، صباح يوم الجمعة الموافق 1 أغسطس، خير دليل على ذلك.

لقد أشارت الوقائع على الأرض بشكل جلي ولا يقبل اللبس أن قوات الاحتلال شنت هجمات عنيفة وواسعة استمرت لساعات طويلة دون تحذير مسبق ودون تمييز بين الأهداف، فقط تساقطت القذائف بشكل مخيف على السكان فقتلت المئات داخل منازلهم ولم تسمح بعمليات نقل الجرحى والقتلى ومن بقوا على قيد الحياة.

توزيع المنازل السكنية المتضررة في بعض الأحياء التي تعرضت للقصف لعشوائي المكثف.

المنطقة	كلي	جزئي	المجموع
الشجاعية والتفاح	1949	5414	7363
بيت حانون	1250	2901	4151
خزاعة والزنة	544	1283	1827
شرق رفح	768	1575	2343
جحر الديك	310	139	449

ملاحظة: شرق رفح تشمل الأحياء التالية الشوكة –تبة زارع –التنور –حي السلام

يستعرض التقرير المناطق السكنية التي تعرضت لعمليات التوغل البري والقصف العشوائي المكثف ما أدى الى تدمير أحياء سكنية بشكل كامل، ويورد موجز يوضح سياق الذي وقعت فيه هذه الاحداث.

تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية في محافظة شمال غزة

شرعت قوات الاحتلال في التقدم البري عبر قوة راجلة عند حوالي الساعة 00:20 من فجر يوم الجمعة الموافق 2014/7/18، في محيط منطقة المدرسة الزراعية الثانوية شمالي بيت حانون، وسط إطلاق نار كثيف وتحت غطاء جوي من الطائرات الحربية بدون طيار والطائرات العمودية، مع تواصل القصف المدفعي المكثف. وبعد نحو ثلاث ساعات توغلت عدة آليات عسكرية في المنطقة ذاتها. وأشارت التحقيقات الميدانية أن جنود الاحتلال اتخذوا من بعض المنازل السكنية المجاورة للمدرسة ومن المدرسة ثكنات عسكرية تفتح من خلالها النار تجاه السكان المدنيين القريبة منازلهم من المكان. كما وسعت من توغلها في القرية الدوية وفي محيط منطقة الثلاجة الواقعة شرق المنطقة الصناعية الكائنة جنوبي بيت حانون، وفي منطقة أبو صفية وتلة أبو الكاس شرق جباليا، لمسافات متفاوتة. وسط إطلاق نار كثيف وتحت غطاء جوي من الطائرات الحربية بدون طيار والطائرات العمودية، مع رشقات من القذائف المدفعية لمحيط المنطقة طالت مناطق دوار حمودة والمنطقة الصناعية وطريق الكرامة الشرقي وشارع السكة شرق مخيم جباليا وتل الزعتر. وتفيد التحقيقات الميدانية أن القذائف المدفعية تسببت في اشتعال النيران في عدد من المصانع في المنطقة الصناعية في بيت حانون ومصنع الاسفنج

الكائن قرب دوار حمودة، ولم تستطع أطقم الدفاع المدني الوصول للحرائق وإطفائها. ومع استمرار توغل قوات الاحتلال تواصل القصف المدفعي العشوائي للمناطق السكنية كذلك القصف من قبل طائرات الاحتلال حتى نهاية العدوان بتاريخ 2014/8/26، وقد تسبب القصف العنيف والمكثف في تدمير تجمعات سكنية بالكامل في بيت حانون (نهاية شارع دمرة– بداية شارع أبو عودة– منتصف شارع المصريين– في حي الأمل "البورة"– بداية شارع نعيم)، فقدت على إثرها مئات العائلات منازلهم السكنية، كما دمر العديد من المنشآت الصناعية والأعيان المدنية العامة والخاصة، وقد بلغت حصيلة تلك الاعتداء تدمير (1250) منزل وبناية سكنية بشكل كلي، وتدمير (2901) بناية ومنزلاً بشكل جزئي.

تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية في مدينة غزة

صعّدت قوات الاحتلال من هجماتها على حي الشجاعية ومنطقة الشعف من حي التفاح عند حوالي الساعة 22:30 من مساء يوم السبت الموافق 19|7|2014، واستخدمت قوات الاحتلال خلال الهجوم، القذائف المدفعية والصاروخية والقصف الجوي العنيف وبشكل عشوائي تركز على منازل المواطنين أثناء تواجد الآلاف من السكان المدنيين من أهالي الحي في منازلهم، واستمرت عمليات القصف للحي حتى صباح اليوم التالي الأحد الموافق 2014/20. ومنعت قوات الاحتلال طواقم الاسعاف والصليب الأحمر من الوصول الى المناطق المستهدفة لإخلاء المئات من المواطنين الذين سقطوا ما بين قتيل وجريح، على الرغم من تلقي طواقم الاسعاف والصليب الأحمر المئات من نداءات الاستغاثة من أهالي الحي. واستمر القصف بشكل متقطع حتى ظهر اليوم نفسه بعد أن وافقت سلطات الاحتلال على هدنة لمدة ساعتين مددت لساعتين أخريين لمحاولة انتشال المصابين والجثث من شوارع الشجاعية وتحت أنقاض المنازل المستهدفة، وقد بلغت حصيلة تلك الاعتداء تدمير (1949) منزل وبناية سكنية بشكل كلي، وتدمير (5414) بناية ومنزلاً بشكل جزئي.

تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية في محافظة الوسطى

شهدت المناطق الحدودية في المحافظة الوسطى، عتد حوالي الساعة 20:20 من مساء يوم الخميس الموافق 2014/7/17، قصف عنيف من أليات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة عند حدود الفصل شرقاً، وطال القصف المناطق الشرقية من مخيم البريج، وقرية وادي غزة (جحر الديك)، وفي وقت لاحق من نفس الليلة عند حوالي الساعة 22:15 انضمت الزوارق الحربية الإسرائيلية للأليات وقصفت مناطق مفتوحة شمال غرب مخيم النصيرات، وجنوب مدينة الزهراء، واضطرت عشرات العائلات من سكان المناطق الشرقية لترك مساكنها، وعند حوالي الساعة 07:30 مساء يوم الجمعة الموافق 18-07-2014م ركزت قوات الاحتلال الاسرائيلي من قصفها بالقذائف المدفعية والأعيرة النارية والقنابل الضوئية للمنطقة الشرقية من قرية وادي غزة (جحر الديك)، خاصة شرق مقبرة القرية- وسبق ذلك قصف جوي متقطع لعدد من المنازل السكنية والحقول الزراعية والعيادة الحكومية الوحيدة- وتزامن ذلك مع توغل لقوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت بتفتيش عدد من المنازل والتحقيق مع سكانها واعتقالهم، وواصلت الأليات توغلها لمسافة تقدر ب2كيو متر، حيث دمرت المنازل السكنية والحقوق الزراعية والبنية التحتية في تلك المناطق خاصة منطقة أبو حجير التي رابطت تلك القوات قرب المسجد بعد أن دمرته بالكامل، ومنطقة النباهين، ومنطقة أبو عيسي، والسواركة وأبو ظاهر، كما توغلت عدة أليات تابعة لتلك القوات انطلاقا من حدود الفصل شرق مخيم المغازي بتاريخ 2014/7/19، و دمرت المنازل في المنطقة الشرقية لقرية المصدر خاصة منطقة أبو مطوي، وأبو شحادة، كما توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق لشرقية لقرية وادي السلقا بتاريخ 2015/7/22، وشرعت في تجريف المنازل والحقول الزراعية في حي أبو ظاهر، والسميري، وأبو مغصيب، وأبو محارب، وشرق دير البلح حي أبو حمام واللوح، وتمركزت الأليات في المناطق المرتفعة في تلك المناطق. وتواصل القصف المدفعي العشوائي للمناطق السكنية كذلك القصف من قبل طائرات الاحتلال في كافة انحاء المحافظة حتى نهاية العدوان بتاريخ 2014/8/26، وقد تسبب القصف العنيف والمكثف في تدمير تجمعات سكنية بالكامل.

تدمير واسع النطاق في أحياء سكنية في محافظة خان يونس

توغلت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة 00:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2014/7/18، بعدد من الاليات العسكرية في بلدة القرارة شرق خان يونس. وتقدمت تلك القوات وصولاً الى منطقة الزنة شمال شرق بلدة بني سهيلا، وسط اطلاق نار وقصف مدفعي كثيف، وداهمت العديد من المنازل، ونفذت أعمال تجريف، مستخدمة جرافات عسكرية، واعتقلت عدد من المواطنين في بلدة القرارة ومنطقة الزنة شمال شرق بلدة بني سهيلا، وحاصرت المناطق التي تشهد عملية التوغل بشكل كامل ومنعت سيارات الإسعاف من الوصول الى السكان المحاصرين فيها، في ظل انقطاع التيار الكهربائي والمياه، ونقص المواد الأساسية وحظر الحركة والتنقل عليهم، الأمر الذي هدد حياتهم وضاعف من معاناتهم، لا سيما النساء والأطفال منهم.

وكثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفها الصاروخي والمدفعي تجاه بلدة خزاعة في ساعات فجر يوم الأربعاء الموافق 2014/7/23، وشنت الطائرات الحربية الإسرائيلية أكثر من 15 غارة جوية، على مدار عدة ساعات، بدأت خلالها قوات الاحتلال معززة بعدد كبير من الدبابات والجرافات العسكرية عملية توغل في بلدة خزاعة إلى أن وصلت إلى حي أبو طعيمة، وحي آل أبو عامر، على بعد أكثر من 3 كيلو متر عن الشريط الحدودي الفاصل، وحاصرت تلك القوات مركز المدينة وتقدمت نحوه من جهة الغرب. وتواصل القصف المدفعي تجاه البلدة الذي استهدف المنازل السكنية بشكل عشوائي ما أدى إلى وقوع عشرات الضحايا، خاصة أن الآلاف من المواطنين حاولوا إخلاء منازلهم مع بدء عملية التوغل. وقد بلغت حصيلة تلك الاعتداء تدمير (544) منزل وبناية سكنية بشكل كلي، وتدمير (1283) بناية ومنزلاً بشكل جزئي.

استهداف المنازل بشكل عشوائي ومسح أحياء سكنية في محافظة رفح

شرعت قوات الاحتلال في قصف المناطق الشرقية من مدينة رفح بقذائف المدفعية عند حوالي الساعة 8:30 واستمر بشكل متقطع حتى حوالي الساعة 9:50 من صباح يوم الجمعة الموافق 2014/8/1، حيث أصبح القصف مكثفاً وطال مساحات واسعة في المنطقة الشرقية من محافظة رفح. واستهدف القصف المنازل السكنية والمواطنين العائدين لمنازلهم بعد تهجيرهم قسرياً منها. وتزامن القصف مع عودة آلاف المهجرين إلى منازلهم بعد الإعلان عن تهدئة لمدة (72) ساعة، تبدأ من الساعة 8:00 من صباح اليوم الجمعة، لتفقد منازلهم وممتلكاتهم، فانهمرت عليهم القذائف المدفعية الإسرائيلية بشكل عشوائي وفي كل الاتجاهات، ترافق ذلك مع قصف من الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع. وتركز القصف في بلدة الشوكة وبلدة النصر، وحي السلام وحي مصبح وحي التنور والمشروع وحي تبة زارع، في محافظة رفح.

كما دمرت قوات الاحتلال آلاف المنازل السكنية بين تدمير كلي وجزئي ليل الجمعة المذكور وصباح يوم السبت الموافق 2014/8/2، كما استشهد (193) شخصاً. وتوزعت الجثث وجرى نقلها إلى ثلاجات خضار ومنعت الحركة في شوارع محافظة رفح، خصوصاً في المناطق الشرقية شرق شارع عمر بن الخطاب وسط المدينة، حيث نزحت عشرات العائلات من تلك المناطق لجأ بعضها إلى مراكز إيواء تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، وآخرين إلى منازل أقاربهم في الأحياء الغربية من محافظة رفح.

الخلاصة

تشير الوقائع والمعطيات الكمية والنوعية التي أوردها التقرير إلى أن قوات الاحتلال ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ترقى لمستوى جرائم الحرب ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستخلاصات على النحو الآتي:

قصفت قوات الاحتلال مناطق سكنية مكتظة بالسكان بشكل عشوائي ما تسبب في تدمير واسع النطاق في المنازل والبنايات السكنية وتسبب في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا. والقصف العشوائي كممارسة شكل سلوكاً منظماً لقوات الاحتلال خلال العدوان الأخير، ولاسيما في حي الشجاعية وخزاعة والزنة ورفح وبيت حانون. وهي ممارسة تنتهك نص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة والمنقولة. كما تشكل انتهاكاً جسيماً لنص المادة (51) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف التي تحظر الهجمات العشوائية، أي الهجمات غير الموجهة لهدف محدد أو لا يمكن حصر آثارها. كما تشكل انتهاكاً لنص المادة (52) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الذي يحظر أن تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية.

استهدفت قوات الاحتلال منازل وبنايات سكنية بعينها بالرغم من عدم وجود أي شك حول طابع هذه المنازل والبنايات المدني، وأحياناً كثيرة كان الاستهداف مباشراً ودون اتخاذ أي تدابير من شأنها تحذير السكان مسبقاً كما حدث في مئات الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال. وظهر جلياً لكل متتبع لمجريات العدوان أن هذا السلوك لا يعدو كونه ممارسة يتوسل منها ردع وترهيب السكان والاقتصاص منهم. ويمثل استهداف منازل وبنايات سكنية بشكل مباشر ومتعمد انتهاكاً جسيما لنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب ... تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم." كما تشدد المادة (52) من البروتوكول الإضافي الملحق في اتفاقيات جنيف الأربعة على أنه "إذا ثار شك حول ما إذا كانت عين ما تكرّس عادةً لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك".

جاء هدم المنازل في سياق متصل مع جملة من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة الأخرى كاستهداف المدنيين بشكل يبدو متعمداً، واستهداف المستشفيات وطواقم وسيارات الإسعاف والعاملين في الشأن الإنساني كموظفي المياه والكهرباء ورجال الدفاع المدني والمساجد والمدارس وكلها انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى الرغم من وضوح الانتهاكات والمعلومات الأولية خلال الأيام الأولى للعدوان كانت تشير لسياق من الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومع ذلك لم يحرك المجتمع الدولي ساكناً لوقف الحدوان وحماية السكان المدنيين وفاءً بالتزاماته القانونية وفقاً لنص المادتين (1 – 146) من اتفاقية جنيف الرابعة.

خاتمه

تعزز الحقائق والمعلومات الواردة في التقرير ما سبق وأن ذهب إليه مركز الميزان لحقوق الإنسان من أن تحقيقاته، وكذلك التحقيقات التي أجرتها مؤسسات دولية ووطنية، تؤكد وجود أدلة دامغة على وقوع كم هائل من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة للقانون الدولي الإنساني.

وتدحض المعطيات الواردة في التقرير ادعاءات دولة الاحتلال من أن قواتها اتخذت كل الوسائل الممكنة لتجنب استهداف المدنيين من خلال تحذيرهم عبر الهاتف أو المنشورات التي تلقيها من الجو، وشدد التقرير على أن آليات التحذير والطريقة التي مورست فيها أسهمت في مزيد من ترويع المدنيين وفقدت قيمتها كونها ألقيت على كل مكان بما فيها الأماكن التي كانت تأمر فيها السكان بالتوجه إليها كأواسط المدن.

إن الحقائق التي يوردها التقرير حول جانب من جوانب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أطلقت عليه قوات الاحتلال اسم (الجرف الصامد)، أصبحت معروفة على نطاق واسع بعد صدور تقارير عدة عن مؤسسات حقوقية فلسطينية ودولية والجهات الحكومية والدولية التي عملت على حصر الأضرار التي لحقت بالمنازل والمنشآت والممتلكات المدنية الأخرى.

وهي تقارير توافقت في خلاصتها مع ما توصلت إليه بعثة جولدستون التي حققت في العمليات العسكرية خلال هجوم (الرصاص المصبوب) وأكدت عليه في تقريرها حول ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني[24]، والتي شملت ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال عدوانها[25]. وأشار التقرير في أكثر من موضع إلى إحصاءات وأرقام لأعداد الضحايا والخسائر التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم.

وهي أرقام تعزز هذه الخلاصات وتفضح النطاق الواسع للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال (50) يوماً قتلت ودمرت خلالها قوات الاحتلال مدنيين وممتلكات وأعيان مدنية في تحلل واضح من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشير الأدلة المتوفرة على ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لم يزل بعضها مستمراً حتى هذا اليوم، ما يؤدي إلى إيقاع أذىً بالغ بالمدنيين وانتهاك حقوقهم الأساسية بما يتناقض مع قواعد القانون الدولي.

إن التدمير الذي لحق بقطاع غزة خلال عملية الهجوم العسكري الذي أطلقت عليه اسم (الجرف الصامد) جاء بعد عقود من الجرائم المستمرة، والتي كانت ترتكب تحت غطاء من الحصانة التي تحمي مرتكبيها وتشجعهم على المضي قدماً في جرائمهم. ففي السنوات التي تلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف المدنيين الفلسطينيين، ودمرت عشرات آلاف المنازل السكنية في قطاع غزة. كما تواصل إسرائيل توسيع مستوطناتها غير القانونية في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، مخالفةً بذلك قواعد آمرة للقانون الدولي وتضرب بعرض الحائط إرادة المجتمع الدولي. إن هذه الانتهاكات الخطيرة والمتواصلة لحقوق الإنسان والقانون الدولي لا يمكن لها أن تشكل قاعدة للسلام والعدالة التي ينشدها الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي برمته.

وفي ظل استمرار دائرة الانتهاك والحصانة، وعدم تقديم مرتكبي مثل هذه الانتهاكات للعدالة، وفرض سيادة القانون الغائبة منذ زمن طويل، فلن يجد الفلسطينيين أمامهم سوى انتظار العدوان الإسرائيلي القادم. إن انتهاكات القانون الدولي تبدد كل

[24] لمزيد من المعلومات حول تقرير غولدستون، راجع التقرير: حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى, تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. الموجز التنفيذي، على الرابط:
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=9108&ddname=Crimes&id_dept=12&id2=9&p=center_more

[25] لمزيد من المعلومات حول تقرير غولدستون، راجع التقرير: حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة, الاستنتاجات والتوصيات، على الرابط:
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=9109&ddname=Crimes&id_dept=12&id2=9&p=center_more

الشروط الضرورية للتوصل إلى السلام والعدل، وتضعف أي أمل لتحقيق تسوية عادلة لهذا الصراع الأزلي في المستقبل. وفي الأثناء، يبقى المدنيون الفلسطينيون يعانون من غياب أي إجراءات ذات قيمة لضمان حمايتهم.

مركز الميزان يدعو المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم إلى مواصلة نشاطات التضامن مع الشعب الفلسطيني وحملات الضغط على رؤساء دولهم وحكوماتها لاتخاذ مواقف من شأنها أن تعزز احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومن أمروا بارتكابها.

ومركز الميزان يعتقد أن هذا التقرير يقدم المزيد من الحقائق بعد أشهر على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بغرض نشر حقائق الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين عبر الاستهداف المنظم لمنازلهم السكنية، كما يظهر معاناة المدنيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة وكونه يشكل مادة تساعد في الجهود التي يبذلها مركز الميزان ومؤسسات حقوق الإنسان الزميلة في الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب وهي جهود تتسق مع التوجهات العالمية لجعل القرن الواحد والعشرين قرن المحاسبة والمسائلة.

انتهى